دراسة جيوبيئية لمنطقة شمال مرسى علم - البحر الأحمر - مصر

سمير محمود أحمد أبو زيد
قسم الجيولوجيا - كلية العلوم
ماجستير عام ٢٠٠٢م

الإشراف:

أ.د/ أسامة عبد المنعم البدرى
د./ فاطمة سيد رمضان د./محمد نجيب حجازى

المقدمة

تحظى منطقة الدراسة شمال مرسى علم فى وسط الصحراء الشرقية بأهمية استراتيجية قصوى نظرا لموقعها الجغرافى وتنوع ثرواتها الطبيعية مثل الثروات المعدنية وموارد المياه وشواطئها التى تحتوى على الشعاب المرجانية والثروة السمكية وسهلها الساحلى الممتد لعشرات الكيلو مترات.

وبهدف التخطيط الأمثل لكل تلك الثروات الطبيعية والحد من المخاطر الجيوبيئية التى يمكن أن تتعرض لها المنطقة الحساسة بيئيا فقد استعرضت الدراسة بعض العوامل التى يمكن أن تؤثر بفاعلية على خطط وبرامج التنمية الشاملة لمنطقة الدراسة.

ولأن حسن إدارة واستغلال تلك الثروات الطبيعية يتطلب معلومات دقيقة ومحددة بمقاييس معينة ومناسبة بناء على نوع وحجم المستوى المطلوب لتلك الدراسة، فاستخدام المرئيات الفضائية المنتجة خصيصا لهذا الغرض من نوعية TM أمكن إنتاج الخرائط الجيومورفولوجية و الجيولوجية والتركيبية وشبكة الصرف السطحى ومناطق الشعاب المرجانية وذلك باستخدام التفسير البصرى لتلك المرئيات.

ولتأكيد وتدقيق تلك الخرائط المنتجة باستخدام التفسير البصرى للصور الفضائية تم القيام برحلات التحقيق الحقلى ولعمل بعض القياسات اللازمة وكذا تم إجراء التحاليل المعملية (الميكانيكية والمعدنية للعينات الرسوبية التى تم جمعها).

وقد أمكن استخدام تلك الخرائط وخرائط طبوغرافية مقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ والبيانات المجدولة مثل البيانات المناخية (الحرارة، الرياح، الأمطار، درجة سطوع الشمس ... الخ) وذلك لاعتبارها ضمن موارد الثروات الطبيعية أو تلك التى يمكن

أن تمثل نوعا من المخاطر البيئية.

ومنطقة الدراسة مثال جيد للتخطيط والتنمية حيث يتوفر فيها المقومات الآتية:

أوضحت التقارير المناخية لمنطقة الدراسة أنه يمكن استغلال طاقتى الشمس والرياح كمصدر نقى للطاقة. ويسود منطقة الدراسة مناخ جاف مع كمية هطول أمطار عالية.

أوضحت الدراسة الجيومورفولوجية وجود نطاق ساحلى واسع وممتد صالح للتنمية المستدامة وغنى بالتربة الصالحة للزراعة.

منطقة التلال المكونة من صخور القاعدة مليئة بنطاقات التدخلات النارية. وهذه النطاقات غالبا ما تكون غنية بالعديد من المصاحبات المعدنية.

توافر الشعاب المرجانية والجذر المرجانية والتى تتميز بأشكالها وامتدادها على طول الساحل والتى تعتبر مناطق جذب سياحى حيث الغوص وصيد الأسماك. والأسماك تعتبر المصدر الرئيسى لمعيشة مئات السكان. بالإضافة أن الشعاب تعتبر مانع طبيعى يحمى من تآكل الشواطىء:

تعتبر مياه الأمطار والمياه الجارية هما المصدر الرئيسى للمياه الأرضية.

تحتوى منطقة الدراسة على نطاق واسع من رواسب الوديان والتى بدورها نواة لتربة جديدة صالحة للزراعة.

تعتبر مناطق تجمع مياه الأمطار ومناطق مصبات الوديان هى اكثر المناطق تعرضا لأخطار السيول. وبالرغم من ذلك أوضحت النتائج أن منطقة الدراسة خالية من المخاطر الطبيعية وخاصة السيول.

أوضحت دراسة التراكيب الجيولوجية أن المنطقة تأثرت بالعديد من الصدوع ذات اتجاهات شمال، شمال غرب وشمال شرق تتركز الصدوع الحديثة فى شرق منطقة الدراسة موازية لخط الشاطىء. تندر الوديان داخل المناطق الجبلية المكونة من صخور القاعدة وذلك لمقاومة تلك الصخور لعمليات النحت الميكانيكى.

أوضحت دراسة الجيولوجيا أن منطقة الدراسة تتكون من صخور القاعدة مع وجود نطاق واسع من الصخور الرسوبية. تتضمن صخور القاعدة الافيوليت، الرواسب والبركانيات المتحولة، الجابروديوريت، الجرانيت القديم والجرانيت الحديث. توضح الدراسة الليثواستراتجرافية للتتابع الصخرى للصخور الرسوبية التى تتبع الميوسين والرباعى فى كلا من قطاعى مبارك والشونى.

والتتابع الرسوبى من اعلى إلى إسفل كالآتى:

متكون جبل الرصاص، متكون أبو دباب ، متكون سمح، متكون جابر ، متكون شجرة ثم رواسب الرباعى.

متكون جبل الرصاص ينقسم إلى عضوين. العضو السفلى ويتكون من الكنجلومرات بينما يتكون العضو العلوى من الكنجلومرات مع طبقات رقيقة من الحجر الرملى والحجر الغرينى. توضح استدارة الحبيبات ووجود الكالسيت كمادة لاحمة أن هذا المتكون ترسب بفعل موجات بحرية.

متكون أبو دباب يتكون أساسا من الجبس مع بعض تبادلات الانهيدريت. وقد درست بلورات الجبس ميكروسكوبيا ووجد أنها متشابهة النسيج. وقد أوضحت دراسة هذا الجبس أنه ينتمى إلى رواسب السبخة.

متكون السمح يتكون أساسا من الحجر الرملى والحجر الغرينى مع بعض تبادلات من رقائق الجبس. وقد أوضحت الدراسة البتروجرافية أنه يوجد تدرج فى عمق البحر أثناء ترسب هذا المتكون من بيئة بحرية عميقة إلى ضحلة مليئة بالتيارات.

متكون الجابر يتكون أساسا من الحجر الرملى. يتكون الحجر الرملى من حبيبات الكوارتز وهى مستديرة متوسطة الحبيبات توضح استدارة الحبيبات ووجود الكالسيت كمادة لاحمة وكذلك المحتوى الحفرى أن هذا المتكون ترسب فى بيئة ربما تكون أعمق من بيئة متكون السمح.

متكون شجرة يتكون أساسا من الحجر الجيرى. وقد أوضحت الدراسة البتروجرافية أن الحجر الجيرى يحتوى على حفريات. وجود الكالسيت كمادة لاحمة مع بعض بلورات الدلوميت يبين أن هذا المتكون ترسب فى بيئة بحرية ضحلة.

شعاب البليستوسين تتكون أساسا من الحجر الجيرى الشعابى. وقد أوضحت الدراسة البتروجرافية أنها ترسبت فى بيئة شاطئية.

رواسب الوديان وتتضمن الحصى والزلط والرمل والطفل والغرين.

الشعاب الحديثة تتكون أساسا من الحجر الجيرى. وقد أوضحت الدراسة البتروجرافية أنها ترسبت فى بيئة شاطئية.

المنطقة غنية جدا بالرواسب المعدنية عالية الدرجة ومواد البناء مثل الرمال والحصى والطفل والطين بالإضافة إلى بعض الأحجار الكريمة.

أدت نتائج التحليل الميكانيكى لعشرين عينة من الصخور الرملية المنتشرة فى

متكونات جبل الرصاص، سمح، جابر وشجرة ورواسب الرباعى على التعرف على بيئة الترسيب السائدة حيث وجد سيادة البيئة النهرية على البيئة البحرية دليل أن تلك الصخور قد اشتقت من مصادر مختلفة.

وبالنسبة للدراسة المعدنية لتلك الصخور وجد أنها تتكون من معادن خفيفة وأخرى ثقيلة والمعادن الخفيفة غالبا تشمل المعادن المعتمة مثل اكاسيد الحديد. المعادن الثقيلة الغير معتمة تشمل الروتيل-التومالين- الزركون-ابيدوت-الكلوريت-الامفيبول-البيوتيت و المسكوفيت-الجارنت - البيروكسين. دراسة المعادن الثقيلة دلت على أن رواسب الميوسين والبلستوسين ناضجة، ذلك بسبب سيادة المعادن الثابتة بعكس الرواسب الحديثة والتى تسود فيها المعادن الغير ثابتة وتم حساب درجة النضوج واتضح أنها تقل من الميوسين إلى الرباعى.

التوصيات

يتضح من النتائج السابقة أنه للحد من المخاطر الجيوبيئية التى يمكن أن تتعرض لها المنطقة يجب مراعاة العوامل التى تؤثر بفاعلية على خطط وبرامج التنمية الشاملة لمنطقة الدراسة وهى كالآتى:

١ - تتميز منطقة الدراسة بكمية هطول عالية وخاصة أثناء العواصف الرعدية إلا أن كمية التسرب عالية أيضا لجميع الوديان مما يقلل فرصة حدوث السبل ولذلك لا يحبذ إنشاء سدود أو حواجز على طول مجرى الوادى ولكن ربما نحتاج أن نقلل من حمولته وذلك عن طريق إنشاء سد ركامى فى مواجهة اشد الوديان الفرعية حمولة للماء (وادى كدبورة الزرقاء) وبالتالى تقل كمية الماء المتجمعة بالمجرى الرئيسى وتقل بالتالى فرصة حدوث السيول.

٢ - يفضل عدم إعاقة سريان مياه الأمطار ولكن يستحسن تجميعها وتصريفها خلال شبكات المجارى الرئيسية القريبة من المنطقة الا فى حالة الضرورة وبالتالى لا يحبذ إنشاء المبانى فى مجرى الوادى الرئيسى (اتجاه السيل).

٣ - يجب مراعاة الصدوع الحديثة والموجودة فى شرق منطقة الدراسة موازية لساحل البحر الأحمر أثناء عمليات البناء والتشييد. يفضل أن تكون عمليات التشييد والبناء على جانبى مجارى الوديان الرئيسية لأنها أقل المناطق تعرضا للسيول واقلها تأثرا بالصدوع بالإضافة أنها تحتوى على معظم مخزون المياه التحت سطحية يفضل عند رصف الطرق أن تتخذ الطرق مجارى الوديان الرئيسية كمسار لها ويراعى أن يكون منسوب الطرق أقل من منسوب المبانى ويتم تدبيش جوانبه وأن تكون الطرق ذات انحدار طفيف فى اتجاه البحر الأحمر (المصب) مما يسهل من حركة المياه ويمنع تسربها للمبانى.

٤ - تعتبر مصادر المياه فى منطقة الدراسة غير كافية وخاصة فى المناطق الجبلية البعيدة عن البحر فيجب استغلال المياه المتجمعة فى شقوق الصخور النارية حيث أنها عالية الجودة.

٥ - معظم آبار المياه فى منطقة الدراسة غير صالحة للاستخدام الآدمى ولكنها يمكن أن تستخدم بحرص للحيوانات لان هذه المياه عالية الملوحة ومليئة بالشوائب. ولذلك يوصى بزيادة عدد محطات تحلية المياه.

٦ - منطقة الدراسة غنية جدا بالرواسب المعدنية ولذلك يوصى بعمل دراسة تفصيلية لها حتى يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل.

مسح سيرولوجى على مرض الحمى القلاعية الفيروسى
فى محافظة الشرقية

وليد عبد الله فكرى عبدالله محمد عزب
قسم الفيرولوجيا - كلية الطب البيطرى
ماجستير عام ٢٠٠٤م

الأشراف:

أ.د/محمد البكرى عبد الرحيم اسماعيل
أ.د/على عبد الرشيد على سلامة أ.د/ليلى اسماعيل الشهاوى

المقدمة

يعتبر فيروس مرض الحمى القلاعية من الفيروسات ذات الانتشار الوبائى الحاد والمزمن والذى يصيب الحيوانات البرية والمستأنسة ذوات الخوافر المشقوقة وهو يشكل أهمية اقتصادية كبيرة نظرا لقدرة الفيروس العالية على اصابة عدد كبير من الحيوانات بالاضافة الى قدرته على البقاء لفترة طويلة داخل هذه الحيوانات وبالتالى يؤثر على الكفاءة الانتاجية لها مسببا بذلك خسائر اقتصادية فادحة . لذلك تم اجراء هذه الدراسة لتحديد نسبة تواجد الأجسام المناعية الخاصة بهذا الفيروس فى قطعان الأبقار والجاموس والأغنام والماعز فى محافظة الشرقية باستخدام اختبار الإليزا واختبار الفصل المعادل وكذلك تم التفريق بين الحيوانات المصابة والحيوانات المحصنة باستخدام اختبار الأليزا التشخيصى ٣أبى سى .

فى هذه الدراسة تم تجميع ١٤٣٧ عينة مصل من قطعان الأبقار والجاموس والأغنام والماعز السليمة ظاهريا (٦٠١من الأبقار ، ٤٩١من الجاموس ، ٢٦٧ من الأغنام ، ٧٨ من الماعز) من الأماكن المختلفة فى محافظة الشرقية وقد تم اختبار هذه العينات لتحديد وجود الأجسام المناعية الخاصة بفيروس مرض الحمى القلاعية باستخدام اختبار الإليزا واختبار الفصل المعادل.

النتائج

أظهرت نتائج الاليزا وجود الأجسام المناعية الخاصة بهذا الفيروس فى ٤١٨ عينة من مجموع ٦٠١ عينة مصل تم اختبارها من الأبقار (بنسبة ٦٩,٥٪) وفى ١٩٨ عينة من

مجموع ٤٩١ عينة مصل تم اختبارها من الجاموس (بنسبة ٤٠,٣٪)وفي ١٢٥ عينه من مجموع ٢٦٧عينة مصل تم اختبارها من الأغنام (بنسبة ٤٦,٨٪) وفي ٢٥ عينة من مجموع ٧٨ عينة مصل تم اختبارها من الماعز (بنسبة ٣٢,٠٥٪) . بينما أظهرت نتائج اختبار تعادل المصل وجود الأجسام المناعية الخاصة بهذا الفيروس في ٣٠١ عينة من مجموع ٦٠١عينة مصل تم اختبارها من الأبقار (بنسبة ٥٠,٥٨٪) وفي ١٥٠عينة من مجموع ٤٩١ عينة مصل تم اختبارها من الجاموس (بنسبة ٣٠,٥٪) وفي ٩٨ عينة من مجموع ٢٦٧ عينة مصل تم اختبارها من الأغنام (بنسبة ٣٦,٧٪) وفي ٢٠عينة من مجموع ٧٨عينة مصل تم اختبارها من الماعز (بنسبة ٢٥,٦٪) .

وللتفرقة بين الحيوانات المصابة والحيوانات المحصنة تم اختبار ٣٥٠عينة مصل عشوائيا من الحيوانات التي ثبت وجود الأجسام المناعية بها لديهم اختبارها بواسطة اختبار الالايزا التشخيصي ٣ أبي سي لتحديد وجود الأجسام المناعية الخاصة بالبروتين الأساسي ٣ أبي سي .

وقد أظهرت النتائج وجود الأجسام المناعية الخاصة بهذا البروتين في ١٢ عينة من مجموع ١٥٠ عينة مصل تم اختبارها من الأبقار (بنسبة ٨٪) وفي ٥٥ عينة من مجموع ١٠٠عينة مصل تم اختبارها من الجاموس (بنسبة ٥٥٪) وفي٧ عينات من مجموع ٧٥ عينة مصل تم اختبارها من الأغنام (بنسبة ٩,٣٪) وفي ٢ عينة من مجموع ٢٥ عينة مصل تم اختبارها من الماعز (بنسبة ٨٪) .

لقد أظهرت هذه النتائج وجود نسبة كبيرة (٦٠,٥٪) من الحيوانات الغير محصنة والتي يمكن أن تصاب بسهولة بهذا المرض وبالتالي يمكن أن تسبب بداية موجة وبائية .

كما أظهرت نتائج اختبار الالايزا التشخيصي ٣أبي سي أن نسبة ٥٥٪ من الأجسام المناعية التي تم كشف وجودها في الجاموس كانت نتيجة عدوى حقلية في حين كانت هذه النسبة في كل من الأبقار والماعز ٨٪ وكانت ٩,٣٪ في الأغنام وهذا يعني أن معدل انتشار العدوى بفيروس مرض الحمى القلاعية في الجاموس أعلى منه في كل من الأبقار والأغنام والماعز .

مما سبق تظهر أهمية اختبار الالايزا التشخيصي ٣أبي سي في التفرقة بين الحيوانات المصابة والحيوانات المحصنة ، كذلك يمكن استخدامه كأداة تشخيصية في برامج مكافحة مرض الحمى القلاعية .

تأخر التسجيل لرعاية الحامل فى مراكز رعاية الأمومة والطفولة بمدينة الزقازيق

منى عماد الدين حسين صبور
قسم تمريض صحة المجتمع - كلية التمريض
ماجستير عام ٢٠٠٥م

الإشراف:

أ.د/ سلوى عباس على حسن
أ.د/أمانى رشاد أبو السعود أ.د/أمانى صبحى سرور

المقدمة

تعتبر الرعاية أثناء فترة الحمل هامة جدا بالنسبة للأم والجنين. لذا قامت وزارة الصحة بإنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة فى كل مدينة. وفى نفس الوقت تستطيع الأمهات الحصول على الرعاية من خلال العيادة الخارجية لمستشفيات الولادة. وتبكير الأم الحامل وانتظامها فى الحضور لعيادة متابعة الحمل للحصول على الرعاية الصحية هام جدا وحتمى خاصة للأمهات ذوات الحمل الخطر. وتأخر التسجيل هو التسجيل لرعاية الحمل بعد الأشهر الثلاثة الأولى.

الهدف من الرسالة

يهدف البحث إلى معرفة حجم مشكلة التأخر فى تسجيل الحمل والعوامل التى أدت إلى ذلك فى مراكز رعاية الأمومة والطفولة بمدينة الزقازيق.

وسائل وطرق البحث المستخدمة

شملت الدراسة عينة مكونة من جميع الأمهات الحوامل المترددات على اثنين من مراكز رعاية الأمومة والطفولة بمدينة الزقازيق فى خلال فترة (٦) شهور وعددهن (٢٠٠) أم حامل (٥٠ تم تسجيلهن للحمل مبكرا و ١٥٠ كن متأخرات فى التسجيل).

وقد تم جمع البيانات بواسطة:

استمارة استبيان وشملت بيانات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة مثل سن وتعليم وعمل الأب والأم وعدد أفراد الأسرة والحالة الصحية للمنزل. التاريخ المرضى الأسرى وتاريخ الحمل السابق مثل سن أول حمل وعدد مرات الإجهاض وعدد الأطفال الأحياء شملت أيضا تاريخ الحمل الحالى للأم وبيانات عن الرعاية المقدمة للأم الحامل مثل مدى الانتظام فى

الزيارات وسبب التأخر فى الحضور للرعاية وكذلك التقييم الصحى الشامل للأمهات شاملا قياس الوزن والضغط وفحوصات الدم والبول والتطعيم والتثقيف الصحى للأم.

النتائـــج

١ – معظـم الأمهـات المتـرددات علـى المركـز كـن متأخـرات فـى التسجيل لرعاية الحمل (٧٥٪).

٢ – وجد أن معظم الأمهات لا يعملن (٩٤٪)، يعشن فى المدينة (٩٢٪ من المبكرات فى التسجيل ٨٨ر٧٪ من المتأخرات) تزوجن ابتداء من سن (٢٠ – ٢٥ سنة).

ثلثان من الأمهات المبكرات فى التسجيل (٦٦٪) يعشن فى مستوى اجتماعى متوسط بالمقارنة بنصف المجموعة المتأخرة فى التسجيل.

٣ – وجـد أن نصـف المجمـوعتين مـن الأمهات لديهـن تاريخ عائلى يشمل أمراض الضغط المرتفع وأمراض الكبد والكلى بينما ثلث المجموعة الثانية من الأمهات المتأخرات فى التسجيل وأكثر من ربع المجموعة الأولى كن لديهن تاريخ مرضى يشمل أمراض الرئة والكلى وأمراض النساء.

٤ – وجد أن الفترة ما بين الحمل السابق والحالى كانت أقل من سنتين وذلك لنصف المجموعة الأولى من الأمهات تقريبا (٤٧ر٧٪) بالمقارنة ب (٣١ر٨٪) من المجموعة الثانية من الأمهات.

٥ – وجد أن (١٧ر٦٪) من الأمهات المبكرات فى التسجيل و (٢٢ر٥٪) من الأمهات المتأخرات أجريت لهن جراحة قيصرية للولادة.

٦ – نصف المجموعتين تقريبا كن يعانين من الأنيميا، الضغط المرتفع، الضغط المنخفض وأمراض الكلى.

٧ – أسفرت الدراسة عن عدم وجود الرغبة فى الحمل (٨٪) فقط من الأمهات المبكرات فى التسجيل بالمقارنة ب (٢٠٪) من المجموعة الثانية من الأمهات.

٨ – وجد أن أعلى نسبة انتظام فى الزيارة للمراكز كانت بين الأمهات المبكرات فى التسجيل مقارنة ب (٣٨٪) من المجموعة الثانية.

٩ – وجد أن أكثر من ثلث المتأخرات فى التسجيل للحمل سبب التأخر لديهن كان الجهل بأهمية المتابعة أثناء الحمل.

١٠ – وجد أن أكثر من نصف الأمهات قد استفدن من الرسوم الرمزية للخدمة فى مركز رعايـة الأمومة والطفولة بينما. (٣٦٪) منهن قـد استفدن من عمل الفحص الطبى الشامل والاطمئنان على صحتهن. أيضا (٢٣ر٣٪) من المتأخرات فى التسجيل استفدن من التطعيم فقط.

١١ – نصف المجموعتين تقريبا لم يحددن أين سيكون مكان الولادة الحالى.

التوصيـــات

١ – يجب عمل حملات إعلامية للتوعية بأهمية التسجيل المبكر لرعاية الحمل للحصول على أم وطفل بصحة جيدة.

٢ – عمل دورات تدريبية للعاملين بمراكز رعاية الأمومة والطفولة لرفع المستوى العلمى والإكلينيكى وذلك لتلبية احتياجات الأمهات على أكمل وجه.

٣ – ضرورة إمداد مراكز رعاية الأمومة والطفولة بالكتيبات والنشرات التعليمية والصور التوضيحية لجذب انتباه الأمهات وزيادة وتحسين الوعى لديهن بأهمية الرعاية أثناء الحمل.

٤ – ضرورة إمداد المراكز المختلفة بعدد كاف من الأشخاص المدربين لتسهيل توفير الرعاية اللازمة على اكمل وجه.

٥ – ضرورة توفير الأدوية والمستلزمات والأدوات اللازمة والمختلفة بالمراكز لضمان الحصول على رعاية أفضل.

٦ – مزيد من الدراسات يجب القيام بها لاكتشاف الأمهات المعرضات للحمل الخطر وتوعيتهن بأهمية الرعاية وإرشادهن للطريق الصحيح وللزيارات المنزلية دور كبير فى ذلك.

٧ – البرامج الوقائية التى تتضمن عمل دراسات لقياس معدل تسجيل الأمهات المبكر لرعاية الحمل واكتشاف الأسباب التى تعوق ذلك ومحاولة علاجها.

دراسات على سلوك الاستهلاك الغذائى لربة المنزل الريفية المتعلمة وغير المتعلمة فى بعض قرى محافظة الشرقية

لمياء محمد محمد عبد الحليم
قسم علوم الأغذية – كلية الزراعة
ماچستير عام ٢٠٠٥م

الإشـــراف:

أ.د/واصل محمد أبو العلا
أ.د/فوزى رمضان حسانين　　**د.**/چيلان صلاح الدين أمين القبانى

المقدمـــة

لعبت المرأة الريفية دوراً هاماً فى حياة أسر المرأة الريفية ومجتمعها على مر العصور فكانت تشارك الرجل فى أعمال الحقل والانتاج الحيوانى والغذائى داخل الأسرة فأسهمت بذلك فى زيادة دخل الأسرة ولكن كان للتحول الاجتماعى و الاقتصادى الذى حدث فى القرية المصرية فى الآونة الأخيرة أثراً سلبيا على هذه الأدوار فقلت أو أصبحت نادرة وساعد ذلك على تحويل المنزل الريفى من وحدة انتاجية الى وحدة استهلاكية.

وأن تعليم ربة الأسرة الريفية يلعب دوراً كبيراً فى رفع مستوى الوعى الغذائى لديها ورفع مستوى تخطيطها لمواردها.

والأسئلة التى تفرض نفسها هى:

ما المقصود بالسلوك الاستهلاكى الغذائى لربة المنزل الريفية؟ وهل هناك اختلاف فى هذا السلوك باختلاف المستوى التعليمى لربة المنزل الريفية وبين مدى وعيها بالقيمة الغذائية للأطعمة و نمط شراء وانتاج المواد الغذائية وميزانية الأسرة وترشيد استهلاك الغذاء؟ وهل توجد علاقة بين دخل الأسرة وعمل ربة المنزل وبين السلوك الاستهلاكى الغذائى بأبعاده الأربعة؟ وهل توجد علاقة ارتباطية بين المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ومحاور مقياس السلوك الاستهلاكى الغذائى لربة المنزل الريفية؟

أهداف البحث

١ – دراسة السلوك الاستهلاكى الغذائى للمرأة التى تقوم بها المرأة الريفية من خلال الانتاج الزراعى والحيوانى داخل الأسرة وعن مدى وعيها بالقيمة الغذائية للأطعمة.

٢ – دراسة تأثير مستوى التعليم ودخل الأسرة وعمل ربة المنزل الريفية على محاور مقياس السلوك الاستهلاكى الغذائى بمعنى معرفة مدى وعيها بالقيمة الغذائية – نمط شراء المواد الغذائية – نمط انتاج المواد الغذائية – ميزانية الأسرة وترشيد استهلاك الغذاء.

٣ – بناء وتطبيق برنامج ارشادى لتحسين سلوك استهلاك الغذاء لربة المنزل الريفية فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

النتائـــج

١ – وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات ربات أسر البحث فى مدى الوعى بالقيمة الغذائية للأطعمة لصالح المستويات التعليمية العالية عند مستوى دلالة(٠,٠١).

٢ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات ربات أسر البحث فى نمط شراء المواد الغذائية باختلاف مستوياتهن التعليمية.

٣ – وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات ربات أسر البحث فى نمط انتاج المواد الغذائية لصالح المستويات التعليمية المنخفضة عند مستوى دلالة (٠,٠١).

٤ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات ربات أسر البحث حول ميزانية الأسرة وترشيد استهلاك الغذاء فى المستويات التعليمية المختلفة.

٥ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى جميع محاور مقياس السلوك الاستهلاكى الغذائى لربة المنزل الريفية تبعاً لدخل الأسرة.

٦ – توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً للحالة الوظيفية لربة المنزل الريفية ومدى الوعى بالقيمة الغذائية للأطعمة.

٧ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً للحالة الوظيفية لربة المنزل الريفية ونمط شراء المواد الغذائية.

٨ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً للحالة الوظيفية لربة المنزل الريفية ونمط انتاج المواد الغذائية.

٩ – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً للحالة الوظيفية لربة المنزل الريفية حول عمل ميزانية الأسرة وترشيد استهلاك الغذاء.

١٠– توجد علاقة ارتباطية موجبة فى محاور مقياس السلوك الاستهلاكى الغذائى لربة المنزل الريفية (الوعى بالقيمة الغذائية للأطعمة – نمط الشراء – نمط الإنتاج – ميزانية الأسرة وترشيد استهلاك الغذاء) فى كل محاور المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة.

الكلمات المفتاحية:

– السلوك الاستهلاكى الغذائى　– ترشيد استهلاك الغذاء.
– تعليم المرأة الريفية　– الوعى الغذائى　– تنمية المرأة الريفية.

دراسة تحليلية لدور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى التأهيل الإدارى المهنى لأصحاب المشروعات الصغيرة

وليد إسماعيل حسن عبد البارى
قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة
ماچستير عام ٢٠٠٥م

الإشـــراف:

أ.د/راشد محمد عبد الجليل　　**د./**أحمد فؤاد سالم

المقدمـــة

من خلال الدراسة الاستطلاعية التى قام بها الباحث، اتضح أن العديد من المشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة ترجع إلى قصور فى الخبرات الإدارية والمهنية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة.

وترجع أهمية هـذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة هى إحدى الأدوات الهامة للسياسة الأقتصادية فى جمهورية مصر العربية والتى يمكن من خلالها امتصاص فائض العمالة وتخفيض معدلات البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، وإعادة توزيع عائد التنمية بين الأقاليم المختلفة بنسب متقاربة تضمن عدالة التوزيع بين هذه الأقاليم، كما أن هذا القطاع (قطاع المشروعات الصغيرة) يرتبط بانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة بأنماط معينة من الملكية يغلب عليها الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص والتى تكون أكثر جاذبية للمدخرات الصغيرة والتى تتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية.

ويرى الباحث أن أهمية هذه الدراسة تكمن فى الجوانب التالية:

أولاً: الجوانب الخاصة بصاحب المشروع الصغير.

ثانياً: الجوانب الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

ثالثاً: الجوانب الخاصة بالصندوق الاجتماعى للتنمية.

رابعاً: الجوانب الخاصة بالمجتمع ككل.

حيث أن الخبرة التى سوف يكتسبها صاحب المشروع من خلال برامج التأهيل الإدارى والمهنى التى ينظمها الصندوق الاجتماعى للتنمية سوف تكسبه القدرة على استمرارية مشروعه وتطويره بشكل يجعله قادراً على التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية سواء فى نظم الإنتاج أو التسويق ... الخ، وبالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة فإن ذلك سوف يساعد على دعمها وتنميتها بحيث تستطيع أن تساند الدولة فى مواجهة ظاهرة البطالة، وكذلك رفع مستوى الدخل القومى، أما عن الصندوق الاجتماعى للتنمية فإن ذلك سوف يساهم فى دعم مركزه بالنسبة للجهات الممولة سواء كانت أجنبية أو محلية بالشكل الذى يستطيع من خلاله أداء دوره ورسالته التى رسمتها الدولة، أما بالنسبة للمجتمع ككل فإن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة سوف يساهم فى علاج مشكلات البطالة وتوفير فرص عمل دائمة ومؤقتة للخريجين بشكل يصل فيه المجتمع إلى التوظيف الذاتى.

أهداف الدراسـة

١- استعراض تجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى التأهيل الإدارى والمهنى لأصحاب المشروعات الصغيرة.

٢ – التعرف على الدور الذى يقوم به الصندوق الاجتماعى للتنمية فى إعداد برامج التدريب الإدارى والمهنى.

٣ – معرفة أوجه الضعف أو القوة فى برامج التدريب المنفذة ومدى تأثيرها على أصحاب المشروعات الصغيرة.

التوصيـات

١ – أهمية أن تركز الدولة على قطاع المشروعات الصغيرة من أجل تطويره وتفعليه من خلال سياسة قومية منظمة وذلك للحد من معدلات البطالة المرتفعة وتوفير فرص عمل دائمة.

٢ – يراعى أن يتبنى الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال الصلاحيات التى أعطاها له القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ خطة واضحة للتدريب الإدارى والمهنى بالتنسيق مع كافة الهيئات والجهات الدولية والمحلية لأصحاب المشروعات الصغيرة، ووضع خطط استراتيجية طويلة المدى مع وزارة التنمية المحلية ووزارة القوى العاملة.

٣ – أهمية مراعاة تحديد الاحتياجات التدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة عند إعداد برامج تدريبية.

٤ – أهمية إعادة النظر من جهة الدولة تجاه موضوع "حاضنات الأعمال" التى ركز عليها الصندوق.

٥ – ضرورة مراعاة خفض الفائدة على القروض وتسهيل وتيسير الإجراءات البنكية وخفض الضرائب على المشروعات القائمة أسوة بالإعفاء الضريبى لمدة ٥ سنوات الذى تستفيد منه المشروعات الجديدة.

٦ – الاهتمام بدعم "التلمذة الصناعية" وتطوير التعليم الفنى لأنه المستقبل الحقيقى فى التنمية.

٧ – العمل على تشجيع وتوجيه الاستثمارات إلى الأقاليم والمناطق الصناعية الجديدة.

٨ – التركيز على وضع سياسات قومية للمشروعات الصغيرة قائمة على استراتيجيات (قصيرة – متوسطة – طويلة) الأجل، بشكل يقوم على الوعى التخطيطى والرؤى الإبداعية التى تقوم على تقوم على منهج النظم والجودة – كفكر وممارسة – فى مجال المشروعات الصغيرة.

تقييم معلومات الأمهات تجاه العناية بأطفالهن فى أثناء السنة الأولى من العمر فى مدينة الزقازيق

صباح عبده على هجرس
قسم تمريض صحة المجتمع – كلية التمريض
ماچستير عام ٢٠٠٦م

الإشـــراف:

أ.د/ سلوى عباس على حسن
أ.د/على محمد أبو زيد **أ.د/**هدية عبد العزيز السيد

المقدمـــة

يعتبر الأطفال صغار السن شريحة مهمة بالنسبة للمجتمع وذلك لأن صحتهم البدنية والنفسية شيء حيوى بالنسبة لمستقبل المجتمع.ولأنهم غير قادرين على مساعدة أنفسهم بسبب صغر أعمارهم ولهذا فإن الخدمات الصحية تلعب دورا حيويا فى توفير الرعاية عالية الجودة للطفل فى سن مبكرة حيث يؤثر ذلك على صحتهم المستقبلية.

وعلى ذلك فإن الأسرة لديها المسئوليات الكاملة لتقديم الرعاية الصحية لأطفالهم فى مرحلة الطفولة المبكرة لأنهم لا يزالوا معرضين لمشاكل صحية كثيرة، ولتوفير الرعاية الصحية الجيدة للأطفال فى مرحلة الطفولة المبكرة تحتاج إلى تأسيس برامج وخدمات فى المجتمع لتعليم الأسر كيفية إمداد ورعاية الطفل وذلك من خلال النظافة الشخصية الجيدة، والاهتمام بصحة الأسنان، وإمدادهم بالتغذية السليمة والكافية ووقايتهم من التعرض للأمراض من خلال إعطائهم التطعيمات اللازمة.

الهدف من الدراســة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم معلومات الأمهات تجاه العناية بإطفالهن فى أثناء السنة الأولى من العمر.

عينة ومكان البحث

تضمنت حجم عينة هذا البحث من (١٥٠) من الأمهات واللاتى لديهن أطفال يتراوح أعمارهم ما بين شهر واحد إلى١٢ شهر أثناء ترددهن على مركز رعاية الأمومة والطفولة بشيبة – مدينة الزقازيق أثناء فترة إجراء الدراسة. وقد تم تقسيم هذه العينة إلى مجموعتين من الأمهات.

المجموعة الأولى تكونت من (٥٠) من الأمهات اللاتى حملن لأول مرة ولديهن طفل واحد، والمجموعة الثانية تكونت من (١٠٠) من الأمهات اللاتى حملن لأكثر من مرة ولديهن أكثر من طفل واحد وذلك فى خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٤ إلى مايو ٢٠٠٥.

أدوات البحـث :

تضمنت أداة البحث على استمارة استبيان تتكون من ثلاث أجزاء :-

١ – جمع معلومات عن الأمهات محل الدراسة مثل الحالة الاجتماعية والسن والعمل والموطن الأصلى والحالة الاقتصادية.

٢ – قياس معلومات الأمهات عن النمو والتطور الطبيعى للطفل أثناء السنة الأولى من العمر مثل مضاعفة وزن الولادة وبلوغ وزن الطفل ثلاث أضعاف وزن الولادة.... إلـخ.

٣ – قياس معلومات الأمهات عن تقديم الرعاية للطفل فى أثناء السنة الأولى من العمر مثل النظافة الشخصية، العناية بالكافولة والعناية بالأسنان والتطعيمات.

قياس معلومات أخرى عن كيفية غذاء وفطام الطفل وعمل الفحص الدورى الطبى والمتابعة خلال السنة الأولى من العمر.

النتائـــج

١ – غالبية العينة المدروسة كانت من الأمهات اللاتى حملن لأول مرة وتتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى أكثر من ٣٠ سنة ومثلوا (٨٨٪) من العينة وأكثر من نصف الأمهات اللاتى لديهن أكثر من طفل واللاتى ينتمين لنفس العمر (٥٨٪) من العينة.

٢ – الغالبية العظمى من الأمهات محل الدراسة سواء الأمهات اللاتى لديهن طفل واحد لأول مرة أو الأمهات اللاتى لديهن أكثر من طفل لديهن معلومات ضعيفة عن النمو والتطور الطبيعى للطفل .

٣ – غالبية الأمهات محل الدراسة لكل من المجموعتين لديهن معلومات غير كافية وضعيفة عن العناية بأطفالهن بالنسبة للاستحمام، والعناية بالكافولة، النظافة الفمية والعناية بالأسنان والفطام. كما أن كل مجموعة الأمهات اللاتى حملن لأكثر من مرة ولديهن أكثر من طفل (١٠٠٪) لديهن معلومات غير كافية عن تغذية الطفل .

٤ – أوضحت الدراسة أيضاً أنه لايوجد واحدة من أى من المجموعتين محل الدراسة من الأمهات لديهن أى معلومات عن أهمية إجراء الفحص الطبى الدورى

والمتابعة الطبية لأطفالهن .

٥ - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم ومستوى معلومات الأمهات عن العناية المقدمة لأطفالهن.

٦ - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل الأمهات ومستوى معلوماتهم عن العناية المقدمة لأطفالهن من حيث العناية بالفم والأسنان والعناية بالكافولة.

٧ - كما وجد أيضا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعى للأمهات ومستوى معلوماتهن عن العناية المقدمة تجاه أطفالهن.

٨ - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعى للأمهات اللاتى لديهن أكثر من طفل ومستوى معلوماتهن عن العناية التى يقدمونها لأطفالهن بالنسبة للتطعيمات.

التوصيـــات

١ - يجب الاهتمام أكثر بالحالة الصحية والتوعية اللازمة فى مراحل ما قبل الزواج وقبل الحمل وكذلك قبل الولادة حيث يتم إعداد برامج تثقيف صحى بالنسبة للحمل ثم رعاية الطفل بعد الولادة وذلك يتم تقديمه لكل الفتيات البالغات اللاتى يعشن مرحلة الزواج ورعاية الأطفال .

٢- إعداد وتقديم برامج تثقيف صحى شاملة لكل السيدات الحوامل وخاصة الأمهات الجدد فى المجتمعات النامية والريفية الفقيرة عن العناية التى يجب أن تقدم للطفل فى خلال السنة الأولى من العمر وخاصة النمو والتطور الطبيعى للطفل .

٣- تنفيذ برامج تثقيف صحى تقدم لكل الأمهات اللاتى حملن لأول مرة واللاتى حملن لأكثر من مرة عن عناصر العناية بالطفل مثل العناية الشخصية والتى تشمل الاستحمام ، والعناية بالعيون والعناية بالنظافة الفمية ، والعناية بالأسنان ، والعناية بالكافولة بالإضافة إلى الاهتمام بالتغذية السليمة والفطام الصحيح للطفل .

٤- تنفيذ برنامج تثقيف صحى للأمهات الحوامل عن أهمية الرضاعه الطبيعية وإرشادهن وتشجيعهن على اتباع الرضاعه الطبيعية فى تغذية أطفالهن بقدر الإمكان.

٥- إعـداد وتنفيذ برنامـج تدريبى لكـل من الأطباء والممرضـات والعاملين فى مجال الصحة فى المستشفيات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة عن رعاية واحتياجات الطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة.

٦- تقديم الاتجاه العالمى لتغذية الطفل كموضوع للمناقشة للمشاركة فى إعداد الرعاية الصحية فى مراكز الصحة المحلية مثل مراكز رعاية الأمومة والطفولة حيث أنه مهم جدا للعمل مع الطبقة العامة من الشعب من ذوى محدودى الدخل خاصة فى المجتمعات النامية حيث تغذية الطفل هى الأولوية الأولى وذلك بسبب إرتفاع معدلات سوء التغذية فى الأطفال دون السنتين من العمر .

٧- تحسين وتزويد معلومات الجمهور والمجتمع واتباع الممارسات السليمة تجاه العناية بالطفل من خلال التوعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والمتعددة مثل التليفزيون ، الجرائد والصحف ، والملصقات ، والنشرات ، والكتب ، والكتيبات وقنوات الاتصال المختلفة .

٨- إجراء دراسات إضافية لتحسين مستوى معلومات الأمهات عن أهمية الرضاعه الطبيعية للطفل وخاصة خلال السنة الأولى من العمر ، بالإضافة إلى رفع مستوى وعى الأمهات عن إتباع وتحسين الممارسات السليمة للعناية بالطفل .

توصيف وتقويم استراتيجيات الاتصالات التسويقية لتسويق خدمات تنظيم الأسرة بالتطبيق على مراكز تنظيم الأسرة بمحافظة الشرقية

صباح أحمد السعيد حسان

قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة

ماچستير عام ٢٠٠٦م

الإشـــراف:

أ.د/شريف أحمد شريف العاصى **د./**عبد الفتاح عايش مصطفى

المقدمـة

يتمثل موضوع البحث فى التعرف على استراتيجيات الاتصالات التسويقية لتسويق خدمات تنظيم الأسرة فى المراكز محل البحث وتوصيف وتقويم تلك الاستراتيجيات وكيفية قيام الجهات المعنية بتسويق خدمات تنظيم الأسرة للمستهدفين بالخدمة – وكيفية قيام هذه الجهات بالتأثير على المستهدفين بالخدمة لتنشيط الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، وذلك لاقتراح استراتيجية اتصالات تسويقية فعالة لإحداث التغييرات الاجتماعية المستهدفة والتى تساهم فى حل مشكلة تنظيم الأسرة، وأيضا ايضاح اهمية توظيف علم التسويق للمساهمة فى حل مشكة تنظيم الأسرة بما يتناسب مع واقع المجتمع المصرى. وأثبتت الدراسة الميدانية وجود علاقة معنوية بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وإدراكه للمشكلة السكانية فى مصر، وإدراكه لمفهوم فكرة تنظيم الأسرة وتغيير السلوك من خلال توفير المعلومات.

الأهـــداف

١ – التعرف على مدى إدراك المستهدفين بالخدمة للمشكلة السكانية فى مصر.

٢ – التعرف على مدى إدراك المستهدفين بالخدمة لمفهوم فكرة تنظيم الأسرة.

٣ – التعرف على تأثير مزيج الاتصالات التسويقية المختلفة على المستهدفين بالخدمة والتى تؤدى إلى تعديل المعلومات الخاطئة لديهم عن فكرة تنظيم الأسرة من خلال توفير المعلومات.

٤ – تقييم الاستراتيجيات التسويقية والتى تقوم بها الجهات المعنية لتسويق خدمات تنظيم الأسرة.

٥ – اقتراح استراتيجية تسويقية فعالة ومجموعة من التوصيات للمساهمة فى حل مشكلة تنظيم الأسرة.

فروض البحـث

الفرض الأول:

توجد علاقة معنوية بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وإدراكه للمشكلة السكانية فى مصر.

الفرض الثانـى:

توجد علاقة معنوية بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وإدراكه لمفهوم فكرة تنظيم الأسرة.

الفرض الثالـث:

توجد علاقة معنوية بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وتغيير السلوك من خلال توفير المعلومات.

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول على النحو التالى:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

ويشمـل: مقدمة، طبيعة موضوع الدراسة، الدراسة الاستطلاعية، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، أهمية الدراسة، خطة الدراسة.

الفصل الثانى: الخلفية النظرية والعملية للدراسة.

ويشمـل: مقدمة، مفهوم خدمات تنظيم الأسرة، طبيعة خدمات تنظيم الأسرة، تصنيف خدمات تنظيم الأسرة والخصائص المميزة لها، الترويج والاتصالات التسويقية المتكاملة والعلاقة بينهما فى مجال خدمات تنظيم الأسرة.

الفصل الثالث: منهج الدراسة الميدانية

ويشمـل: أهداف الدراسة الميدانية، فروض الدراسة، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، مجتمع الدراسة وعينتها ووحدة المعاينة، نوعية البيانات والمعلومات اللازم الحصول عليها، طرق جمع البيانات والمعلومات، الاساليب الاحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

ويشمل: الأحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة، اختبار فروض الدراسة والأحصاءات الاستدلالية.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها.

ويشمل: نتائج الدراسة، توصيات الدراسة ولقد أثبتت الدراسة الميدانية ما يلي:

١ – أن العلاقة بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وإدراكه للمشكلة السكانية في مصر هي علاقة معنوية.

٢ – أن العلاقة بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وإدراكه لمفهوم فكرة تنظيم الأسرة هي علاقة معنوية.

٣ – أن العلاقة بين إدراك الجمهور المستهدف لفاعلية مزيج الاتصالات التسويقية المتكاملة وتغيير السلوك من خلال توفير المعلومات هي علاقة معنوية.

مراجعة التدفقات النقدية فى الوحدات الإقتصادية كمدخل لزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع لخدمة أهداف سوق المال المصرى

محمد حسن محمد البرماوى
قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنها
دكتوراه علم ٢٠٠٦م

الإشراف:
أ.د/حامد طلبة محمد أ.د/ فاروق جمعة عبد العال

المقدمة

إهتمت المحاسبة كمهنة فى السنوات الأخيرة - وخاصة فى الدول المتقدمة - إلى لفت الأنظار لأهمية وضرورة القياس والتقرير عن معلومات التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية، كأحد المداخل الحديثة لتطوير الوظيفة المحاسبية من خلال الإنتقال بها من مرحلة الإفصاح الإخبارى غير الموجه إلى مرحلة الإفصاح التأثيرى الموجه باحتياجات المستخدمين لما لها من أهمية لمستخدمى القوائم والتقارير المالية، حيث تساعدهم فى تقييم القدرة النقدية للوحدة الاقتصادية لمواجهة الالتزامات المختلفة، ومدى الصعوبات التى تواجهها فى الوفاء بالتزاماتها فى تواريخ استحقاقها.

مشكلة البحث

رغم تزايد الاهتمام المحاسبى بالقياس والتقرير عن معلومات التدفقات النقدية، فإن موضوع التدفقات النقدية لم يحظ بالاهتمام الملائم فى مجال المراجعة - ولو بنفس قدر الاهتمام المحاسبى - رغم الارتباط الوثيق بين المحاسبة والمراجعة وتبادل اتجاهات التطوير بينهما، إذ أن الاتجاهات الحديثة بدأت تنظر إلى المحاسبة المالية والمراجعة الخارجية باعتبارهما نظاماً متكاملاً للاتصال يتولى توصيل المعلومات إلى مستخدميها بهدف التأثير على سلوكهم. فإذا كانت رسالة المحاسب المالى تتمثل فى شكل قوائم وتقارير مالية تقدم معلومات محاسبية، فإن رسالة المراجع - التى تأخذ عادة شكل تقرير - توضح رأى المراجع فى هذه المعلومات، وبذلك فإن نجاح رسالة المراجع تكون دعم الثقة فى صحة وسلامة المعلومات المحاسبية المنشورة، والتى سبق إعدادها بواسطة المحاسب.

ويرى الباحث عرض أبعاد مشكلة البحث فى النقاط التالية:

أولا: عدم كفاية ما تقدمه المراجعة لمستخدمى القوائم والتقارير المالية (أصحاب المصالح المختلفة) فى الوحدات الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية، رغم الضرورات العلمية والعملية والمهنية التى تؤكد أهمية مراجعة معلومات التدفقات النقدية بالمستوى الذى يتمشى مع دلالتها وأهميتها لسوق المال المصرى.

ومن ثم يرى الباحث ضرورة وضع إطار موسع للمراجعة والتقرير عن معلومات التدفقات النقدية فى الوحدات الاقتصادية كمدخل لزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع لخدمة أهداف سوق المال.

ثانيا: مدى إمكانية استخدام المراجع للأساليب العلمية التى تساعد فى عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية، بدلا من أن تترك عملية التنبؤ بمستقبل التدفقات النقدية لمجرد عملية التخمين، وتخضع للتقدير الذاتى والحكم الشخصى، إذ أنه بفضل التقدم الهائل فى العلوم الإحصائية، فقد أصبح من الممكن التوصل إلى قيم متوقعة للبند محل المراجعة تتميز بالدقة وعدم التحيز. لذلك يجب على المراجع أن يستخدم بعض الأساليب الإحصائية التى يمكن أن تساعده فى التنبؤ بالتدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية، ومن ثم الحكم على دقة ومعقولية التنبؤات القائمة.

إن معرفة الإدارة أن هناك مراجعاً خارجياً سوف يختبر التدفقات النقدية المستقبلية ونتائجها، سيجعلها أكثر إهتماماً بتوضيح أهدافها واجراء تحليل واقعى لتوقعاتها فى الأجل القصير، بالإضافة إلى إعطاء اهتمام أكثر لخطط وأهداف الوحدة الاقتصادية فى الأجل الطويل.

ثالثا: مدى إمكانية استخدام المراجع لمعلومات التدفقات النقدية فى إعداد نماذج التحليل التمييزى Discriminant Analysis للتنبؤ بالأزمات المالية فى الوحدات الاقتصادية، خاصة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات، أهمية معلومات التدفقات النقدية – وخاصة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية – كأهم مؤشرات التنبؤ بالأزمات المالية والحكم على استمرارية الوحدات الاقتصادية، إذ أن عدداً من الوحدات الاقتصادية قد تعرضت للعسر المالى والإفلاس على الرغم من أنها كانت وحدات ناجحة وتحقق تدفقات مالية كافية من منظور القوائم المالية التقليدية التى تعرض الربح المحاسبى ورأس المال العامل، لذلك يصبح من الضرورى وضع إطار يساعد المراجع فى بناء النماذج التى تعتمد على معلومات التدفقات النقدية – التى تم مراجعتها – فى التنبؤ بالأزمات المالية للوحدات الاقتصادية محل المراجعة، ومن ثم الحكم على مدى استمرارية الوحدات الاقتصادية.

أهـداف البحـث

يتمثل الهدف العام للبحث فى إقتراح إطار موسع لما ينبغى أن تكون عليه اختبارات مراجعة التدفقات النقدية فى ضوء الإهتمامات المتزايدة بالمحاسبة عن التدفقات النقدية، بغرض تفعيل عملية المراجعة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة فى سوق المال المصرى، وتشجيع المراجعين على الدخول فى هذا المجال. ويتحقق الهدف العام للبحث من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة التغيرات المرصودة فى سوق المال المصرى، وأثرها على ملاءمة وكفاية معلومات تقرير المراجع الحالى لمتطلبات مستخدمى القوائم والتقارير المالية الحاليين والمرتقبين.

٢ – تحديد مدى ضرورة وأهمية مراجعة والتقرير عن معلومات التدفقات النقدية ومدى تكيفه مع التغيرات التى يشهدها سوق المال المصرى، وتحديد ما قد يترتب على ذلك من نتائج فى المجال المهنى.

٣ – تصميم إطار موسع لمراجعة التدفقات النقدية في الوحدات الاقتصادية، مع الإستفادة من إجراءات وأدوات الفحص التحليلى لتقويم الأداء النقدى بالتطبيق على إحدى الوحدات الإقتصادية.

٤ – تحليل ودراسة مسئولية المراجع عن تنبؤات التدفقات النقدية وذلك فى ضوء التوصيات المهنية والقوانين المنظمة لعمل المراجع، مع التركيز على إبراز دور الأساليب الكمية فى هذا المجال، والتطبيق على إحدى الوحدات الإقتصادية.

٥ – تحديد أهم مؤشرات التدفقات النقدية التى يمكن أن تساعد المراجع فى الحكم على استمرارية الوحدات الإقتصادية محل المراجعة، وتطبيق ذلك فى الواقع العملى فى مصر من خلال الدراسة التطبيقية.

أهميـة البحـث

تتمثل أهمية البحث فى فوائده العلمية والعملية الآتية:-

أ - الأهمية العلمية:

يجمع البحث بين كل من:

١- التطورات الرأسية للمراجعة، من خلال الإستفادة من تطويع الأساليب الكمية الحديثة.

وقد استخدم الباحث الأساليب الكمية – خاصة الاحصائية منها – فى مجال

اختبار معقولية تنبؤات التدفقات النقدية، وفى مجال الحكم على استمرارية الوحدة الاقتصادية محل المراجعة، بالإضافة إلى استخدام أساليب الفحص التحليلى فى مراجعة قائمة التدفقات النقدية لتوفير قدر ملائم من أدلة الإثبات حول دلالة هذه القائمة، والحكم على كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية فى تدبير واستخدام تدفقاتها النقدية، مع الإستفادة من إمكانيات الحاسب الآلى فى إجراء الدراسة التطبيقية.

٢- التطورات الأفقية للمراجعة، من خلال ملاحقة المراجعة للمجالات الجديدة التى تظهر فى القياسات المحاسبية والتى منها قائمة التدفقات النقدية.

ب - الأهمية العملية:

١ - المساهمة فى تقليل فجوة التوقعات بين المراجع ومستخدمى القوائم والتقارير المالية، وذلك بتوضيح مسئوليات وواجبات المراجع.

٢ - توضيح مدى قصور القوانين والتوصيات المهنية فى مصر على مسايرة تطور مهنة المحاسبة والمراجعة فى الدول المتقدمة، وبصفة خاصة فى مجال مسئولية وموقف المراجع من معلومات التدفقات النقدية.

٣ - تزداد الأهمية العملية للبحث من خلال الاستفادة من نتائجه فى تطوير معايير المراجعة المصرية. والقوانين ذات العلاقة، وبصفة خاصة فى مجال مراجعة التدفقات النقدية وتنبؤاتها.

فروض البحث

يقوم البحث على عدد من الفروض التى تساعد فى تحقيق أهدافه وهى:

١ - قصور تقرير المراجع الحالى عن نشاط الوحدات الاقتصادية المصرية - الذى يعد وفق المنهج المحاسبى التقليدى - عن الوفاء باحتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية فى ظل التغيرات المعاصرة التى يشهدها سوق المال المصرى.

٢ - صلاحية مدخل التدفقات النقدية كأداة لزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع الحالى، بما يتلاءم مع التغيرات المرصودة فى سوق المال المصرى.

٣- إمكانية بناء إطار علمى موسع ومتكامل لمراجعة التقرير عن التدفقات النقدية، ويرتكز على مقومات علمية وقواعد مرشدة للتطبيق العملى، يمكن من خلاله تحديد مسئولية المراجع عن معلومات التدفقات النقدية فى الوحدات الاقتصادية بما يتلاءم مع الاتجاهات الحديثة فى البيئة الاقتصادية المصرية.

٤ - استخدام المراجع للأساليب الكمية فى مجال مراجعة تنبؤات التدفقات النقدية، يؤدى إلى تنبؤات أكثر دقة ويزيد من كفاءة وفعالية عملية المراجعة فى الحكم على معقولية تنبؤات الوحدة الاقتصادية محل المراجعة.

٥- استخدام المراجع لمؤشرات التدفقات النقدية - جنبا إلى جنب مع مؤشرات الاستحقاق - يزيد من القدرة التمييزية للنموذج المستخدم، ويمكن المراجع من التنبؤ السريع بالأزمات المالية، ومن ثم المساعدة فى الحكم على استمرارية الوحدات الاقتصادية محل المراجعة.

منهج وأسلوب البحث

يعتمد الباحث فى إعداد هذا البحث على مناهج البحث العلمى المتنوعة مثل: المنهج العيارى بهدف تحديد ما يجب أن تكون عليه مسئوليات وواجبات المراجع تجاه معلومات التدفقات النقدية، والمنهج الإيجابى عند تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية، والمنهج الاستنباطى الذى يعتمد على التفكير المنطقى الاستنتاجى لمحاولة صياغة إطار نظرى متكامل يرتكز على مقومات علمية وقواعد مرشدة للتطبيق العملى يمكن من خلاله مراجعة التقرير عن التدفقات النقدية ضمن تقرير المراجع بما يتلاءم مع الاتجاهات الحديثة فى البيئة الاقتصادية المصرية.

وسوف يجمع البحث بين أسلوبين للدراسة لتحقيق أهدافه واختبار الفروض التى يقوم عليها، وهما:

أسلوب الدراسة النظرية:

ويتعلق بأهمية وضرورات مراجعة والتقرير عن معلومات التدفقات النقدية فى ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة التى تشهدها مصر فى الوقت الحالى، ومدى مسئولية المراجع عن تنبؤات التدفقات النقدية، ودور الأساليب الكمية فى هذا المجال. وأيضا تحديد أهم مؤشرات التدفقات النقدية التى يمكن أن يستخدمها المراجع فى الحكم على استمرارية الوحدات الاقتصادية محل المراجعة، وأخيرا محاولة التوصل إلى إطار نظرى يبلور مسئولية المراجع عن التدفقات النقدية فى الوحدات الاقتصادية لتلبية احتياجات مستخدمى القوائم والتقارير المالية فى سوق المال المصرى.

أسلوب الدراسة التطبيقية:

سوف تنقسم الدراسة التطبيقية إلى ثلاثة أقسام كما يلى:

القسم الأول: دراسة تطبيقية على إحدى الوحدات الاقتصادية لاستخدام إجراءات وأدوات الفحص التحليلى فى مجال مراجعة قائمة التدفقات النقدية، لتوفير قدر

مناسب من أدلة الإثبات حول دلالة هذه القائمة، وتقويم الأداء النقدى للحكم على كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية فى تدبير واستخدام تدفقاتها النقدية.

القسم الثانى : دراسة تطبيقية على هذه الوحدة الاقتصادية لاختبار أهمية استخدام المراجع لأساليب الكمية والاحصائية –خاصة أسلوب السلاسل الزمنية، نموذج أريما ARIMA – فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والحكم على معقولية التنبؤات القائمة، وسوف يعتمد الباحث على سلسلة زمنية من البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية محل التطبيق لتمثل قاعدة بيانات يتم تغذية الحاسب الآلى بها لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واستخراج النتائج.

القسم الثالث : دراسة تطبيقية على عينة من الوحدات الاقتصادية لاختبار كيفية استخدام المراجع لمؤشرات التدفقات النقدية – جنبا إلى جنب مع مؤشرات الاستحقاق – فى الحكم على استمرارية الوحدات الاقتصادية محل المراجعة وسوف يستخدم الباحث أسلوب التحليل التمييزى لمعرفة قدرة المؤشرات مجتمعة فى التمييز بين مجموعة الوحدات الاقتصادية التى تتعرض للأزمات المالية وتلك التى لا تتعرض للأزمات المالية .

حـدود البحـث

١ – لن يتناول الباحث تحليل ودراسة مسئولية المراجع عن معلومات التدفقات النقدية على المستوى القومى، باعتباره يخرج عن نطاق البحث ويحتاج إلى أبحاث أخرى.

٢ – لن يتعرض الباحث للمشاكل المحاسبية المتعلقة بالتدفقات النقدية ، إلا بالقدر الذى يخدم أهداف البحث.

٣ – لن يتناول الباحث دور المراجع الداخلى فى مراجعة التدفقات النقدية إلا بالقدر الذى يخدم أهداف البحث.

خطـة البحـث

فى ضوء مشكلة البحث، وأهميته، وفروضه، وحدوده، وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيمه إلى التبويب التالى :

١ - **الفصـل الأول:** التغيـرات المعاصـرة فـى سوق المـال المصرى وأثرها على تقرير المراجع .

ويتناول فيه الباحث مفهوم وأهمية سوق المال، ومكوناته وأهدافه، وأهم التغيرات المعاصرة فى سوق المال المصرى وأثرها على تقرير المراجع .

٢ - **الفصل الثانـى :** مراجعـة التدفقات النقدية كمدخل لزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع .

ويعرض فيه الباحث ماهية المحاسبة عن التدفقات النقدية، ومشكلات القياس والإفصاح عن التدفقات النقدية، وأهم الضرورات العلمية والعملية والمهنية التى تبرر عملية مراجعة التقرير عن التدفقات النقدية، ودور تلك المراجعة فى زيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع .

٣ - **الفصـل الثالـث :** التأصيـل العلمى لمراجعـة التدفقات النقديـة فـى الوحدات الإقتصادية .

ويتناول فيه الباحث متطلبات مراجعة التدفقات النقدية، وطبيعة ومدى مسئولية المراجع عن التدفقات النقدية، ثم يحاول الباحث تقديم إطار موسع لمراجعة التقرير عن التدفقات النقدية فى الوحدات الإقتصادية .

٤ - **الفصل الرابع :** مسئولية المراجع عن تنبؤات التدفقات النقدية .

يتضمن هذا الفصل أهمية مراجعة تنبؤات التدفقات النقدية، وموقف التشريعات والتنظيمات المهنية من عملية مراجعة تلك التنبؤات، والفترة التى تغطيها ،وطبيعة ومدى مسئولية المراجع عنها، ثم أظهر الباحث أهمية استخدام الأساليب الكمية فى مجال مراجعة تنبؤات التدفقات النقدية .

٥ - **الفصل الخامس :** استخدام المراجع لمعلومات التدفقات النقدية فى الحكم على استمرارية الوحدة الإقتصادية .

ويتناول فيه الباحث مفهوم عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية، ومسئولية المراجع عن ذلك، وأهميةوكيفية تقرير المراجع عن الاستمرارية، ثم تناول الباحث أهمية استخدام المراجع لمؤشرات التدفقات النقدية –جنبا إلى جنب مع مؤشرات الاستحقاق – فى مجال الحكم على استمرارية الوحدة الاقتصادية باستخدام النماذج الإحصائية .

٦ - **الفصل السادس:** الدراسة التطبيقية :

ويتناول فيه الباحث تطبيق ماسبق تناوله فى الفصول السابقة من نماذج وأساليب، حيث تم تقسيم الجانب التطبيقى إلى ثلاثة أقسام كما سبق ذكره .

النتائـــج

تتمثل أهم النتائج التى توصل إليها الباحث فيما يلى :

١ – يتأثر تقرير المراجع بمفهوم مستوى الإفصاح ودرجة التقدم الاقتصادى والإجتماعى، والتغيرات التى يشهدها سوق المال فى المجتمع، وينعكس هذا التأثر فى مدى ملاءمة معايير المراجعة المرتبطة باعداد التقرير، وإبداء الرأى فى القوائم والتقارير المالية، للعمل على تضييق فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة.

٢ – إن مراجعة التدفقات النقدية والتقرير عنها من قبل المراجع، تعتبر إحدى مداخل تطوير وزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع، وذلك من خلال زيادة منفعة استخدام المعلومات لما تتصف به من الملاءمة والثقة لتلبية احتياجات المتعاملين فى سوق المال المصرى.

٣ – توجد العديد من الضرورات – العلمية والعملية والمهنية – التى تبرر الحاجة إلى مراجعة والتقرير عن التدفقات النقدية فى الواحدات الاقتصادية.

٤ – نقص الإهتمام بمراجعة التدفقات النقدية – على المستوى العلمى والمهنى– بما لا يتناسب مع أهميتها وزيادة الإهتمام بها محاسبياً، وكثرة الإصدارات والمعايير المحاسبية الخاصة بها من جانب التنظيمات والهيئات العلمية والمهنية.

٥ – استخدام المراجع لإجراءات وأدوات الفحص التحليلى فى مجال مراجعة قائمة التدفقات النقدية، يساعد على توفير قدر ملائم من أدلة الإثبات حول دلالة هذه القائمة، وذلك من خلال فحص التقلبات (الاختلافات) الجوهرية والتعرف على أسبابها.

٦ – أثبتت الدراسة أن استخدام المراجع للأساليب الكمية – وخاصة أسلوب أريما ARIMA الإحصائى – فى مجال مراجعة تنبؤات التدفقات النقدية، يساعد فى الحصول على نماذج تنبؤية ذات دقة إحصائية مرتفعة وبالتالى تكون نماذج أريما أقرب صلاحية للتطبيق فى سوق المال المصرى للتنبؤ بالتدفقات النقدية، والحكم على معقولية التنبؤات التى أعدتها إدارة الوحدة الاقتصادية محل المراجعة.

٧ – أثبتت الدراسة أن مؤشرات التدفقات النقدية لها قوة تفسيرية إضافية، حيث إتضح أن الدقة التنبؤية والتمييزية لنموذج التحليل التمييزى متعدد المتغيرات (MDAM) وصلت إلى أقصاها (١٠٠٪) عندما إحتوى النموذج على مؤشرات التدفقات النقديه جنباً إلى جنب مع مؤشرات الاستحقاق .

وفى ضوء تلك النتيجة تتحقق صحة الفرض الخامس (استخدام المراجع لمؤشرات التدفقات النقدية– جنباً إلى جنب مع مؤشرات الاستحقاق – يزيد من القدرة التمييزية للنموذج المستخدم، ويمكن للمراجع من التنبؤ السريع بالأزمات المالية، ومن ثم الحكم على إستمرارية الوحدات الاقتصادية محل المراجعة).

التوصيـات

من خلال عرض أجزاء البحث والنتائج التى توصل إليها، يمكن إيجاز توصياته فيما يلى :

١ – يوصى الباحث بإصدار معيار مراجعة مستقل، يتناول القواعد والإرشادات اللازمة لمراجعة والتقرير عن معلومات التدفقات النقدية، والمؤشرات المنبثقة منها.

٢– يوصى الباحث بتطوير النظم المحاسبية – لإستيعاب إجراءات المحاسبة والتقرير عن التدفقات النقدية، حتى يتمكن المراجع من تتبع العمليات النقدية التى تمت فى الوحدة الاقتصادية حسب أنشطتها المختلفة.

٣ – ضرورة العمل تدريجيا – وبإستمرار – على تطوير معايير المراجعة بما يتواءم مع الإتجاهات المعاصرة فى سوق المال المصرى.

أ– تطوير معيار المراجعة المصرى رقم (٢٠٠) تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية، بما يتمشى مع التغيرات المعاصرة فى سوق المال، وإضافة جزء مستقل ودائم إلى هذا التقرير.

ب – تطوير معيار المراجعة المصرى رقم (٢٣٠) اختبار المعلومات المالية المستقبلية، وذلك من خلال تضمينه للأساليب الكمية التى يمكن للمراجع الإستعانة بها عند مراجعة التنبؤات بصفة عامة – منها التدفقات النقدية – وذلك لترشيد الحكم الشخصى للمراجع عند اختبار معقولية التنبؤات التى أعدتها الوحدة الاقتصادية محل المراجعة.

جـ – تطوير معايير المراجعة الخاصة باستمرارية الوحدة الاقتصادية – مثال ذلك: معيار المراجعة الدولى رقم (٥٧٠)، وإرشاد المراجعة المصرى رقم (٢٣) حيث أن ما ورد بتلك المعايير يركز فقط على كيفية الافصاح عن الشك المحيط بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية فى تقرير المراجع، ولا تتضمن أى إرشادات محددة أو إطاراً شاملاً للمؤشرات التى يمكن أن يستعين بها المراجع عند تقويمه لمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية، حيث جاءت تلك المؤشرات عامة ويغلب عليها أساس الاستحقاق، مما يجعل عملية التقويم تعتمد على درجة كبيرة من الحكم الشخصى–

الذى قد يختلف من مراجع لآخر - وعدم الموضوعية.

٤ - يوصى الباحث بضرورة تشكيل لجنة مراجعة محايدة - داخل كل وحدة إقتصادية - ممثلة من بعض أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين، لتكون بمثابة حلقة وصل بين الإدارة التنفذية وبين المراجعين - الداخليين والخارجيين - وتحدد التكييف الوظيفى للمراجع الداخلى من حيث سلطاته ومسئولياته ومكافآته وكيفية عزله، مما يؤدى إلى تدعيم حياد واستقلال المراجع، والإرتقاء بموضوعية عمل إدارة المراجعة الداخلية، ويزيد من كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

٥ - يوصى الباحث بتشجيع المراجعين على استخدام إجراءات وأدوات الفحص التحليلى فى مجال المراجعة بصفة عامة، ومراجعة التدفقات النقدية بصفة خاصة، بهدف اكتشاف الأرصدة غير العادية ودراسة العلميات الجوهرية، وتقويم أداء الوحدة الاقتصادية.

٦ - يوصى الباحث بالقيام بدراسات بحثية لتحديد احتياجات وتوقعات مستخدمى القوائم والتقارير المالية من خدمات المراجع، وكذا إلمام وقدرات مهنة المراجعة على مقابلة تلك الاحتياجات والتوقعات، حتى يمكن استكمال وضع وإصدار معايير للمراجعة المصرية.

دراسة على الرى تحت سطح التربة فى الأراضى الجديدة

عبد السلام محمد النبوى عبد العظيم البيبة
قسم الهندسة الزراعية - كلية الزراعة
ماجستير عام ٢٠٠٦م

الإشراف :

أ.د/حسن أحمد ربيع
أ.د/محمود عبد العزيز حسن د/سيف الدين سعد نونو

المقدمة

نظرا لندرة المياه العذبة وخاصة فى المناطق الجافة وشبه الجافة التى تقع فيها مصر والتى تعد من أكثر الدول اعتمادا على الزراعة المروية، لذا اقتضت الضرورة تدخل البحث العلمى التطبيقى للوصول إلى أساليب جديدة للرى تستهدف الاستغلال الأمثل لنقطة المياه العذبة، وخاصة بعد اتجاه الدولة نحو غزو الصحراء والتوسع الأفقى فى المشروعات الزراعية المختلفة. وعليه فقد تم الوصول إلى تقنية حديثة فى أسلوب الرى الحقلى، وهو الرى بالرشح تحت سطح التربة والذى يتميز بالآتى:

التوفير فى المياه نظرا للحد من الفقد بالبخر ونمو الحشائش، التوفير فى العمالة والصيانة والطاقة المستخدمة والمستلزمات الزراعية، تهوية التربة، يصلح لجميع أنواع الزراعات، لا يتأثر بالعوامل المناخية، يعطى نجاحا وطوبيا منتظما، يمنع تراكم الأملاح بمنطقة الجذور، وزيادة العمر الافتراضى له، ويقلل نسبة الإصابات الفطرية والحشرية للنباتات.

الأهداف

١ - دراسة تأثير المسافة بين خراطيم الرشح وبعد صفوف النبات عنها على إنتاجية الحاصيل ومكوناتها.

٢ - دراسة تأثير المسافة بين الخراطيم على كفاءة الرى والاحتياجات المائية.

٣ - التحليل الاقتصادى للمعاملات تحت نظام الرى بالرشح.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى تجربتين أجريتا على محصولى الذرة الشامية (صنف هجين الثلاثى ٣٢٠) والفول البلدى (صنف جيزة ٣ محسن) فى تربة رملية بمصنع ٢٠٠ الغربى بإنشاص خلال عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (موسمين صيفى،

موسمين شتوى). حيث تم دفن خراطيم الرشح على مسافات متفاوتة (٧٥ ، ١٠٠ ، ١٢٥ ، ١٥٠ سم) مع ثبات عمق الدفن وهو ٣٠ سم. وتمت الزراعة فى سطور المسافة بينها ٥٠ سم للمحصولين.

وكانت المعاملات تحت الدراسة هى:

A – المسافة بين الخراطيم ٧٥ سم، النباتات فوق الخرطوم وبالتناوب ٢٥ سم.

B – المسافة بين الخراطيم ١٠٠ سم، النباتات فوق الخرطوم وبالتناوب ٥٠ سم.

C – المسافة بين الخراطيم ١٠٠ سم، النباتات بالتناوب ٢٥ سم.

D – المسافة بين الخراطيم ١٢٥ سم، النباتات فوق الخرطوم وبالتناوب ٢٥ ، ٥٠ سم.

E – المسافة بين الخراطيم ١٥٠ سم، النباتات فوق الخرطوم وبالتناوب ٥٠ سم.

F – المسافة بين الخراطيم ١٥٠ سم، والنباتات بالتناوب ٢٥ ،٧٥سم.

*** وقد تمت المفاضلة بين هذه المعاملات بناء على القياسات الآتية:-**

١ – معدلات النمو والإنتاجية.
٢ – كمية المياه الكلية.
٣ – كفاءة استخدام مياه الرى.
٤ – العائد الاقتصادى.

النتائـــج

أولا: تجربة الذرة الشامية:

١ - معدلات النمو والإنتاجية:

١-١ نسبة الإنبات:

تأثرت نسبة الإنبات لمحصول الذرة بالمسافة بين الخراطيم وكذا بعد النبات عن خرطوم الرشح حيث زادت نسبة الإنبات مع قلة المسافة بين الخراطيم وقرب النبات من خرطوم الرشح. فقد وجد أن أعلى نسبة إنبات كانت ٩٦ر٣١٪ للمعاملة A (المسافة ٧٥سم والبعد صفر) وأقل نسبة إنبات كانت ٦٨ر٧١٪ للمعاملة F (المسافة ١٥٠ سم والبعد ٧٥سم) كما انخفضت نسبة الإنبات نتيجة لبعد النبات عن الخرطوم تحت نفس المعاملة F (المسافة ١٥٠سم)، حيث كان هذا الانخفاض غير معنوى عندما زاد البعد من صفر إلى ٢٥سم، فى حين كان معنويا عندما زاد البعد إلى ٥٠ ، ٧٥سم، حيث كانت نسبة الإنبات ٩٤ر١٢ ، ٩٢ر٣٥ ، ٧٩ر١٥ ، ٦٨ر٧١٪ على الترتيب.

١ - ٢ - إرتفاع النبات:

تأثر إرتفاع النبات نتيجة لزيادة بعد النبات عن الخرطوم وكان هذا التأثير غير معنوى عندما زاد البعد من صفر إلى ٢٥سم، حيث أدى إلى انخفاض ارتفاع النبات من ٢١١ر٩٢سم إلى ٢٠١ر٧٧ سم وعندما زاد بعد النبات إلى ٥٠ ، ٧٥ سم زاد هذا الانخفاض بقيم ملحوظة حيث كان ارتفاع النبات ٨٥ر١٩ ، ٦٤ر٣٣ سم على الترتيب.

١ - ٣ عمق الجذور:

تأثر عمق الجذور باختلاف البعد بين النبات والخرطوم، حيث زاد عمق الجذور عند البعد ٢٥سم عن البعد صفر بفروق غير معنوية، حيث بلغ عمق الجذور ١٨٢ر٩٢ ، ١٨٠ر١٢ سم لكل منهما، فى حين انخفض عمق الجذور بفروق معنوية فى حالة البعدين ٥٠ ، ٧٥ سم عن الخرطوم، حيث سجل ٩٠ر٥٥ ، ٦٥ر٢٤سم لكلا منها على التوالى.

١ - ٤ مكونات المحصول:

أوضحت البيانات أن عدد الكيزان/النبات وعدد السطور/كوز وعدد الحبوب/سطر ونسبة التفريط٪ ووزن ١٠٠ حبة وإنتاجية النبات من الحبوب تتأثر ببعد النبات عن خرطوم الرشح حيث وجد أن تلك العوامل والمكونات تقل بزيادة بعد النبات عن الخرطوم، فقد سجل البعد صفر (النباتات فوق خرطوم الرشح مباشرة) أعلى قيم لتلك المكونات وبالتالى أعلى إنتاجية حبوب/النبات ١٨٣ر٥١ جرام/نبات، فى حين انخفضت القيم المسجلة لتلك المكونات وكذلك إنتاجية النبات من الحبوب عندما زاد بعد النبات عن خرطوم الرشح إلى ٢٥ ، ٥٠ سم، فى حين سجل أقل انخفاض لتلك القيم عند البعد ٧٥سم حيث كانت إنتاجية النبات هى ١٥٤ر٠٩ ، ٩٢ر٩٠ ، ٤٠ر٨٦جرام/نبات على الترتيب.

١ - ٥ إنتاجية الذرة:

اظهرت النتائج أن الإنتاجية الكلية للفدان تأثرت بالمسافات بين خراطيم الرشح، حيث كانت أعلى إنتاجية للذرة الشامية ٥٢٨٩ر٢٦كجم/فدان للمعاملة A(المسافة بين الخراطيم ٧٥سم) فى حين سجلت المعاملة F (المسافة بين الخراطيم ١٥٠سم) أقل إنتاجية وهى ٣٤٩٩ر٤٢ كجم/فدان وتراوحت متوسط إنتاجية باقى المعاملات E ,D , B , C بين ذلك كما يلى ٤٨١٧ر٢٧ ، ٤١٩١ر٥٧ ، ٤٠٦٥ر١٤ ، ٣٥٥٢ر٨٧ كجم/فدان على الترتيب.

٢ - كمية المياه الكلية:

أظهرت البيانات أن أكبر كمية مياه معطاة فى الموسم الواحد لمحصول الذرة هى ٢٢٨٩ر٥٢م٣/فدان عند المعاملة Aوقد انخفضت تلك الكمية مع زيادة المسافة بين الخراطيم حيث سجلت ١٦٥٣ر٧ ، ١٦٤٧ر٢٧ ، ١٤٩٢ر٣٧ ، ١٣٦١ر٢٢ ، ١٣٧٧ر٣٦ م٣فدان

موسم للمعاملات F , E , D , C, B على الترتيب. كما أظهرت النتائج أن أعلى كمية مياه للرى كان خلال شهر أغسطس بالنسبة لجميع المعاملات.

٣ - كفاءة استخدام المياه:-

أوضحت النتائج أن أعلى كفاءة لاستخدام المياه لنبات الذرة هى ٢ر٩٢ كجم/ م٣ للمعاملة C وأقل كفاءة لاستخدام المياه هى ٢ر٣١كجم/ م٣ للمعاملة A.

ثانيا : تجربة الفول البلدى:

١ - معدلات النمو والإنتاجية:

١ - ١نسبة الإنبات:

تأثرت نسبة الإنبات لمحصول الفول بالمسافة بين الخراطيم وكذلك بعد النبات عن خرطوم الرشح حيث انخفضت نسبة الإنبات مع زيادة المسافة بين الخراطيم وبعد النبات عن الخرطوم حيث كانت أعلى نسبة إنبات هى ٩١ر٩٥٪ للمعاملة A (المعاملة ٧٥ والبعد صفر)، كما انخفضت بقيم طفيفة عندما زاد بعد النبات إلى ٢٥سم تحت نفس المعاملة A حيث سجلت ٣٥ر٩٤٪. فى حين كانت أقل نسبة إنبات هى ٥٤ر٦٦٪ للمعاملة F (المسافة ١٥٠ سم والبعد ٧٥سم) والتى زادت بقيم كبيرة عندما قل بعد النبات عن الخرطوم إلى ٥٠ ، ٢٥ ، صفر حيث كانت ٧٥ر٧٧ ، ٦١ر٩٠ ، ٣٧ر٩٢٪ على الترتيب تحت نفس المعاملة F.

١ - ٢ ارتفاع النبات :

أظهرت البيانات تأثر ارتفاع النبات ببعد النبات عن خرطوم الرشح حيث انخفض ارتفاع النبات بقيم غير معنوية من ٤ر١٣٨ إلى ٥ر١٣٦سم عند زيادة بعد النبات عن الخرطوم، من صفر إلى ٢٥سم فى حين زاد هذا الانخفاض إلى ٥٧ر٦٩ ، ٨٥ر٤٢سم عندما زاد بعد النبات عن الخرطوم إلى ٥٠ ، ٧٥سم على الترتيب.

١ - ٣ عمق الجذور :

أوضحت النتائج تأثر عمق الجذور باختلاف البعد بين النبات وخرطوم الرشح حيث زاد عمق الجذور عن البعد ٢٥ سم عن البعد صفر بفروق غير معنوية، حيث بلغ عمق الجذر ٦ر١٣٦ ، ٨ر١٢٦ سم لكل منها فى حين زاد هذا الانخفاض لعمق الجذور فى حالة البعدين ٥٠ ، ٧٥ سم عن الخرطوم، حيث سجل ٦٦ر٩٨ ، ٩٥ر٨٣ سم لكل منهم على الترتيب.

١ - ٤ مكونات المحصول :

أوضحت البيانات المتحصل عليها لمحصول الفول زيادة عدد الفروع على النبات وعدد البذور/ نبات ومحصول البذور/ نبات عند البعد ٢٥سم للنبات من خرطوم الرشح حيث كانت ٥٧ر٥فرع، ٧٢ر١٢٣ بذرة ، ٩٤ر٤٦ جرام/ نبات، وقد انخفضت تلك القيم عند تغير بعد النبات عن الخرطوم، حيث كانت اقل قيم لها عند البعد ٧٥سم للنبات عن الخرطوم، فكانت ٠٦ر٢فرع، ٧٥ر١٣ بذرة ، ٤٣ر٣جرام/ نبات، فى حين وجد أن أعلى قيمة لوزن ١٠٠ بذرة كانت عند البعد صفر (النبات فوق الخرطوم) وقد انخفضت قيمته بزيادة بعد النبات إلى ٢٥ ، ٥٠ ، ٧٥سم من الخرطوم ، حيث سجلت ٣٧ر٦٤ ، ١٥ر٥٨ ، ٢٤ر٥٠ ، ٥٦ر٣٩جرام/ ١٠٠بذرة على الترتيب.

١ - ٥ إنتاجية الفول :

أظهرت النتائج أن الإنتاجية الكلية للفدان تأثرت بالمسافات بين خراطيم الرشح وكانت أعلى إنتاجية للفول البلدى هى ٨٨ر٣٦٣٨كجم/ فدان للمعاملة Aفى حين كانت أقل إنتاجية هى ٨٨ر١٩٢١ كجم/فدان للمعاملة E وكانت ٦٩ر٣٥٦٥ ، ٤٦ر٢٥١٣ ، ٧ر٢٣٨٩، ٥٢ر٢٢٨٧ كجم/ فدان للمعاملات B , F , D , C على الترتيب.

٢ - كمية المياه الكلية :

تلاحظ أن أقصى كمية مياه معطاة لفدان الفول خلال الموسم الواحد كانت فى المعاملة A (المسافة بين الخراطيم ٧٥سم) وهى ٦١ر٢٠١٥م٣/ الفدان. وقد انخفضت كمية المياه الكلية مع زيادة المسافة بين الخراطيم، حيث كانت اقل كمية للفدان فى المعاملتين F , E (المسافة بين الخراطيم ١٥٠سم) وهى ٤٧ر١٠١٨ ، ٧٢ر١٠١٦م٣/ فدان / موسم لكلا منهما على الترتيب. فى حين كانت أعلى كميات مياه للرى خلال شهر فبراير بالنسبة لجميع المعاملات.

٣ - كفاءة استخدام المياه:

أوضحت النتائج أن أعلى كفاءة لاستخدام المياه لنبات الفول البلدى هى ٢ر٣٧ كجم/م٣ للمعاملة C وأقل كفاءة لاستخدام المياه هى ١ر٥١ كجم/م٣ للمعاملة B.

ثالثا: التحليل الاقتصادى :

أظهرت نتائج التحليل الاقتصادى لانتاج محصول الذرة الشامية تحت المعاملات المختلفة أن المعاملة A هى أكثرهما فى العائد الاقتصادى، حيث زادت بنسبة قدرها ٠٤ر٥ ، ٥٠ر٢٠ ، ٤٩ر٢١ ، ٥٠ر٣٢، ٩٢ر٣٣٪ عن المعاملات F , E , D , B , C على الترتيب.

أما فى الفول البلدى قد أظهرت نتائج التحليل الاقتصادى أن المعاملة C هى أفضل المعاملات اقتصاديا، حيث زاد العائد الاقتصادى لها بنسبة قدرها ٧٩ر٩ ، ٩٥ر٣٧ ، ١٩ر٣٩ ، ٦٦ر٥٠ ، ٣٢ر٥٦٪ عن العائد المحقق من المعاملات E, C , F. D , A على الترتيب.

Tellefson,S(1985b). Sub-surface drip irrigation of cotton and small grains .In proc.3rdInt.Drip /Trickle. Irrig cong, 2:887-895. St. Joseph, Mic. :ASAE .

Wuertz, H. and S.Tollefson.(1989) .Commercial production of fruit and vegetable crops with sub -surface drip Irrigation 3rd .Ann. Drip Irrig . Symp .Proc,.Oxnad,CA.

Williams, B.C., and Eldon G. Hanson. (1973). Sub-surface Irrigation of cotton. N.M. Agric. Exp . Stn. Bull. 610 .

Yoder, R.E., Mote, C.R. (1995). porous pipe discharge Uniformity 750-755 ISB N 0-929355-62-8.

Zin El-Abedin, T.K., G.A. Sharaf and. S.M. Ismail (1996). sub-surface dripper-line irrigation system.II- Modelling the soil moisture distributing. Misr. J. Ag. Eng., 13 (3): 589-604.

التوصيــات

بناء على دراسة وتحليل النتائج لجميع المعاملات السابقة يمكن التوصية بما يلى : –

١ – تكون المسافة ١٠٠ سم بين الخراطيم على عمق ٣٠ سم من سطح التربة أفضل الأبعاد لتنفيذ شبكة رى بالرشح لزراعة محاصيل حقلية متنوعة ومتتالية على نفس الشبكة بدون تغيير ولعدة سنوات بهدف الحصول على أعلى كفاءة لإستخدام المياه، أما إذا كان الهدف الأساسى الحصول على إنتاجية أعلى للمحاصيل يوصى البحث بأن تكون المسافة بين الخراطيم ٧٥سم عند نفس العمق.

٢ – عند بداية الزراعة على شبكة رى بالرشح يجب إعطاء كميات كافية من المياه وذلك لتوفير المحتوى الرطوبى الملائم (السعة الحقلية) بالطبقة السطحية (حيث توجد البذور) بهدف الحصول على أعلى نسبة إنبات للبذور.

٣ – يفضل زراعة المحاصيل الحقلية على شبكة الرى بالرشح على جانبى الخرطوم بمسافة ٢٥ سم بهدف الحصول على أفضل انتظامية لنمو النباتات وأعلى إنتاجية للمحصول ومكوناته.

العقوبات الدولية وأثرها على حقـــوق الإنســـان

مويدا محمد عبد المنعم محمد
قسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق
دكتوراه علم ٢٠٠٦م

الإشـــراف:

أ.د/نبيل أحمد حلمي
أ. د/عصام الدين مصطفى يسيم أ. د/سعيد سالم جويلي

المقدمـــة

الإنسان من أسمى المخلوقات التي حباها الله بصفات عظيمة وفضله على سائر مخلوقاته فيقول المولى عز وجل في كتابه العزيز (لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم).

وبفضل وجود الإنسان في الكون سعى المجتمع الدولي إلى جعل الإنسان كائنا يستحق الحماية الدولية باعتباره أساس الكون ومحوره، وأنه لولا وجوده لما شرعت المواثيق والاتفاقات الدولية، ولما توافدت الأعراف الدولية لصون حقوق الإنسان وحمايتها.

وعلى الرغم من أن العديد من المؤلفات تناولت موضوع حقوق الإنسان بالدراسة. إلا أن الإنسان حتى هذه اللحظة لم ينعم بحقوقه كاملة، ومازال يعاني من انتهاكات مخيفة لحقه كإنسان، ولذلك فقد كانت دراسة موضوع " **العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان**." تعتبر من الموضوعات الهامة التي يجب تناولها بالدراسة والتحليل حيث اتجه الفكر القانوني الدولي الحديث إلى الكتابة عن حقوق الإنسان فقط دون التعرض لأثر العقوبات الدولية على تلك الحقوق إلا في مواضيع قليلة.

فقبل عصر التنظيم الدولي كانت الدول تقتص لنفسها من الدول الأخرى المعتدية كوسيلة لحماية مصالحها الحيوية من الإعتداء عليها، ثم ظهر عصر التنظيم الدولي بدأ من عصبة الأمم وانتهاء بمنظمة الأمم المتحدة والتي خولت لمجلس الأمن حق توقيع العقوبات الدولية على الدولة أو الدول المخالفة للقانون الدولي.

لكن توافد أخيراً على الساحة الدولية في ظل التحولات الراهنة في المجتمع الدولي ما سمي بالنظام العالمي الجديد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قامت باستغلال هذا الوضع

أو تلك الخاصية بشكل غير قانونى، وغير شرعى للوصول إلى أهدافها، ومصالحها دون أدنى اعتبار لمراعاة حقوق الإنسان التى تعمل منظمة الأمم المتحدة على حمايتها.

ومن المعلوم أن القوات الأنجلو أمريكية قامت باستعمال القوة المسلحة فى غزو العراق فى ٢١ من مارس عام ٢٠٠٣ دون مبرر ودون سند قانونى حيث لم تستصدر قراراً من مجلس الأمن يتيح لها استخدام القوة العسكرية فى غزو دولة العراق، كما نجد أن أطماع الدول الكبرى فى خيرات وثروات بعض الدول وسعيها لتحقيق أهدافها كان على حساب حقوق الإنسان، وعدم تمكين تلك الدول فى أن يعيش شعبها فى أمن وسلام.

ولم تكن قضية حقوق الإنسان والاهتمام بها بالأمر الحديث بل نودى بها منذ القرن السابع والثامن عشر الميلادى، ذلك أن موضوع حقوق الإنسان يعد جوهر نضال المهتمين بحقوق الإنسان على مر العصور حيث نادى به كثير من الدول، وقام على صونه وحمايته العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وأيضاً اتفاقيات جنيف الأربع (القانون الدولى الإنسانى) والتى قامت على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

وغنى عن البيان أن أطماع الدول الكبرى فى ثروات ومقدرات الدول الصغيرة والاعتداء عليها حال دون الحفاظ على السكان المدنيين فى تلك الدول وأودت بحياة الآلاف منهم وضربت الدول الكبرى بمواثيق وأحكام القانون الدولى عرض الحائط فلم يلتزموا بأية اتفاقات دولية تنظم حقوق المدنيين وحقوق الأسري أثناء الحرب (اتفاقية جنيف) ولعل ما حدث فى سجن (أبو غريب) بدولة العراق خير شاهد على ما يحدث من انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان – إلى جانب استخدام أسلحة محرمة دولياً أثناء العمليات العسكرية على العراق مما أحدث آثارا غاية فى الخطورة على تلك الدولة.

وعلى صعيد آخر فقد تضررت الحالة الاقتصادية والإنسانية فى الجماهيرية الليبية بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بإصدار العقوبة دون الرجوع إلى جهة الاختصاص – محكمة العدل الدولية – والتى كان من المفترض أن تعرض القضية على تلك المحكمة باعتبار أنها قضية ذات طابع قانونى وليس سياسى، الأمر الذى يؤكد على ضرورة قيام محكمة العدل الدولية بحسم النزاع وليس مجلس الأمن. وأيضا أثرت العقوبات الدولية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا على الحالة الاقتصادية بها، كما أثرت ضربات حلف الناتو عليها بشكل ملحوظ.

هذا، وقد تعرضنا كما سنرى من خلال البحث لتلك الحالات الثلاث بنوع من الشرح، والتحليل.

مشكلة البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر العقوبات الدولية المفروضة على الدول ومدى أثرها عليها، وبصفة خاصة على حقوق الانسان فيها، ونظراً لطبيعة هذه الدراسة فقد رأينا أن تعتمد على المنهج الاستقرائى والتحليلى فى إجراء البحث وتحديد العقوبات الدولية، وبيان مدى مشروعيتها، وتوضيح المواثيق الدولية المهتمة بحقوق الإنسان ومدى فاعليتها.

أما عن الجانب التطبيقى، فقد اعتمدنا على منهج "دراسة الحالة": وقد انتهج البحث عند دراسة كل حالة أن يقدم خلفية تاريخية لكل حالة على حده، وما أثير حول مشروعية القرارات الصادرة بشأنها من عدمه، ثم أثر هذه العقوبات عليها وذلك بهدف استخلاص النتيجة العامة فى إطار الحالات قيد البحث.

ولقد دفعنى لاختيار هذا الموضوع عدة عوامل يمكن تلخيصها فى الآتى:

١ – أن المشكلة التى يواجهها المجتمع الدولى فى وقتنا الراهن هى كثرة استعمال العقوبات الدولية من قبل منظمة الأمم المتحدة دون مراعاة لما تحدثه تلك العقوبات من آثار سلبية وخطيرة على حقوق الإنسان والشعوب.

٢ – أن العقوبات الدولية المفروضة على دولة ما يتأثر بها وبشكل مباشر وخطير على السكان المدنيون فيهاوالذين ليس لديهم خيار لا فى سياسة دولتهم ولا فى فرض العقوبة عليهم، وفى النهاية يكونون هم الضحية.

٣ – خطورة استخدام العقوبات وخاصة الشق العسكرى منها دون حماية فعلية للمدنيين أثناء هذه النزاعات المسلحة، ودون حماية لحقوقهم، وأيضاً دون اعتبار لاتفاقية جنيف، وماتتضمنه من حماية لهم.

٤ – هو كثرة استخدام العقوبات الدولية لأمد غير محدد والتدخل بشكل سافر ومباشر فى الشئون الداخلية، والخارجية للدولة المفروض عليها العقاب.

٥ – صدور قرارات بفرض العقوبات بشقيها– العسكرى وغير العسكرى– دون سند شرعى ودون الرجوع إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار منه (كما حدث فى العدوان الأنجلو أمريكى فى ٢١ من مارس عام ٢٠٠٣على دولة العراق).

الفصل التمهيدى
العقوبات الدولية وحقوق الإنسان
تمهيد وتقسيم:

يحكم السلوك الإنسانى أنظمة ومعايير دينية، وأخلاقية، واصطلاحية، وأخرى قانونية . وتجسد المعايير الدينية والأخلاقية قيما أهم وأكثر فاعلية من القواعد القانونية .

إلا أن القواعد القانونية قد أثبتت أنها مازالت تشكل حجر الأساس للتنظيم السلمى للتعايش بين بنى الإنسان والتعايش السلمى بين الدول .

ويعتبر القانون تنظيماً جبرياً أو هو نظام قهرى يتضمن فرض عقوبات كرد فعل قانونى للمجتمع على ارتكاب الجرائم .

كما كانت العقوبات الدولية، قبل عصر التنظيم الدولى تعنى قيام دولة أو عدة دول بحملة عسكرية ضد دولة أخرى ارتكبت مخالفة لقواعد القانون الدولى لإجبارها على العدول عن هذه المخالفة والالتزام بالقواعد القانونية الدولية الواجبة الاحترام .

النتائـــج

أسفرت دراسة موضوع" العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان" عن مجموعة من النتائج تتمثل فى النقاط الآتية:

١ - يقصد بالعقوبات الدولية تلك العقوبات المتمثلة فى التدابير العسكرية وغير العسكرية، والتى تصدر عن مجلس الأمن- أحد الافرع الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة- بناء على تخويل من ميثاق المنظمة (المادة ٢٤) ضد الدولة أوالدول التى تخالف النظام القانونى الدولى المعمول به .

٢ - أظهرت الدراسة أن منظمة الأمم المتحدة تمارس من خلال مجلس الأمن توقيع العقوبة الدولية على الدولة أوالدول المخالفة للقانون الدولى المتفق عليه فيما بين الدول. لكن دون مراعاة لانتهاكات حقوق الإنسان وللآثار المدمرة التى تلحق بحقه فى أن يعيش حياة آمنة ومستقرة .

٣ - خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الوثائق والنصوص والاتفاقيات التى سعت إلى تمكين الإنسان من حقوقه وطرق حمايتها. إلا أن الإنسان مازال يعانى من الانتهاك لحقه كإنسان .

٤ - على الرغم من أن اتفاقيات جنيف الأربع (القانون الدولى الإنسانى) وضعت طرق حماية حقوق الإنسان فى ظل النزاعات المسلحة. إلا أنه فى أثناء تلك النزاعات، وخاصة أثناء الضربات العسكرية لا تفرق تلك الضربات بين ما هو مدنى، وماهو عسكرى، وتنتهك كافة حقوق الإنسان .

٥ - من المعلوم أن العقوبات الدولية توقع على الدول المنتهكة إما لحقوق الإنسان أوالقانون الدولى، لتصحيح الوضع أوإعادته إلى ماكان عليه قبل المخالفة. إلا أنه تلاحظ أن العقوبات الدولية المفروضة من قبل مجلس الأمن تستمر إلى أمد طويل مما يلحق آثاراً خطيرة على شتى مجالات الحياة للدولة المخالفة، وموت لآلاف من البشر الأبرياء .

٦ - أكدت الدراسة أنه طبقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة فإن العقوبات الدولية الصادرة من مجلس الأمن سواء العسكرية منها أو غير العسكرية لا تفرض إلا على الدولة المخالفة للنظام القانونى الدولى المعمول به، إلا أن قسوة العقوبات من ناحية، وتعنت الولايات المتحدة من ناحية أخرى جعل معاناة الشعب - الشعب العراقى - لا حدود لها، وهذا يخالف مقاصد وأهداف ميثاق المنظمة العالمية.

٧ - أوضحت الدراسة أن العقوبات الدولية على الدولة أو الدول المخالفة أمراً طبيعياً حفاظاً على السلم والأمن الدوليين واحتراماً للقانون الدولى. إلا أن تعسف استعمال العقوبات الدولية بات أمراً يهدد بحياة الآلاف من البشر ودمار للآثار والمقدسات والحضارات، إلى جانب التلوث البيئىوالذى يؤثر على صحة الإنسان وبيئته نتيجة استخدام الأسلحة المحرمة دولياً أثناء العمليات العسكرية.

٨ - أظهرت الدراسة أيضاً، ومن خلال الإحصائيات أن العقوبات الدولية المفروضة على الحالات الثلاث والتى تعرضنا لها تسببت فى وفاة أعداد كبيرة من البشر، وانخفاض مستوى التعليم، وتدهور الحالة الصحية، وتلوث للبيئة.

٩ - كما خلصت الدراسة إلى أن ما حدث لدولة العراق وليبيا من أثر العقوبات الدولية المفروضة عليهم يعد عملاً من أعمال الانتقام وليس لعدم امتثال تلك الدول لقرارات مجلس الأمن.

١٠- لقد شرعت الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية إلى صون حقوق الإنسان. إلا أن قسوة العقوبات الدولية حالت دون الوصول إلى تلك الغاية.

١١ – كما أكدت الدراسة أن لا يجوز فرض عقوبات دولية على دولة أو دول ما قامت بمخالفة القانون الدولى لأمد غير محدد – كما حدث بالعراق – أو لحصول مجلس الأمن على الأمتثال لقراراته حتى ولو كانت غير قانونية لصدورها من غير ذى صفة كما حدث فى ليبيا (قضية لوكربى).

التوصيـات

مما سبق عرضه فإننا نوصى بالآتى:

١ – لما كان توقيع العقوبات الدولية رداً على مخالفة قانونية صادرة ضد دولة أو دول. فإننا نرى أن تراعى العقوبات الدولية الظروف الإنسانية حفاظاً على حق الإنسان فى أن يعيش حياة آمنة مستقرة.

٢ – لقد أشارت (المادة ٥) من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية أن من بين الجرائم التى تختص المحكمة بنظرها جرائم الحرب، وقد حددت (المادة ٨) منها أن من بين جرائم الحرب هذه استخدام أسلحة محرمة دولياً أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً جسيمة أو آلاماً أو تكون عشوائية بطبيعتها. ونحن نرى أن تلتزم الدول المتحاربة فى أثناء النزاعات المسلحة بتنفيذ الاتفاقيات بعدم استخدام تلك الأسلحة حفاظاً على البشرية من الأمراض الخطيرة والفناء، وحفاظاً على عدم تلوث البيئة التى يسكنها الإنسان.

٣ – ضرورة العمل على المستوى الدولى. ومن خلال المنظمات الدولية على منع انتهاك حقوق الإنسان وإتباع معايير موحدة لوقف هذه الممارسات. وفى هذا المقام فنحن نرى أن تتكاتف كل الجهود الدولية والإقليمية للحد من هذه الممارسات والنيل ممن يرتكبون هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة.

٤ – إن استعمال أسلحة محرمة دولياً أثناء العمليات العسكرية من المخالفات القانونية والتى تهدد الجنس البشرى بالأمراض والفناء، ومن ثم فنحن نرى ضرورة قيام منظمة الأمم المتحدة باستصدار قرار من مجلس الأمن – وفقاً للفصل السابع – بعدم استعمال تلك الأسلحة أثناء النزاعات المسلحة.

٥ – إن اختصاص الأعضاء الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بحق الفيتو يمثل تقسيم جغرافى غير عادل، ونرى أنه حان الوقت لإصلاح المنظمة العالمية وتوسيع العضوية الدائمة بها، مع الوضع فى الاعتبار تواجد عضو دائم يمثل القارة الأفريقية كى يكون مدافعاً عن حقوق تلك القارة ومصالحها.

٦ – إن الحفاظ على الكيان الإنسانى من الفناء الذى يلحق به نتيجة تعسف العقوبات الدولية وطول أمدها يتطلب رؤيا إنسانية من المجتمع الدولى وخاصة منظمة الأمم المتحدة.

الحماية الأمنية للمدنيين تحت الاحتلال
فى القانون الدولى الإنسانى

محمد أحمد عبد الحميد داود
قسم القانون الدولى العام – كلية الحقوق
دكتوراه عام ٢٠٠٧م

الإشـــراف:

أ.د/نبيل أحمـد حلمى
أ.د/سعيد سالم جويلى أ.د/عبد الغنى عبد الحميد محمود

المقدمـة

يحتل الإنسان على مر العصور محور اهتمام كافة الدراسات والأبحاث فى شتى فروعها، إذ يرجع سبب ذلك لمكانة الإنسان بين جميع المخلوقات على وجه الأرض، وعلى الرغم من تصدى معظم علوم البحث والمعرفة للبحث عن كيفية إسعاد الإنسان، والتصدى – بوسائلها المختلفة– للقضاء على كافة النزاعات، إلا أن الطبيعة البشرية تغلب عليها الرغبة فى التحكم وفرض السيطرة من خلال التصارع والتناحر بين الشعوب باستخدام كافة الوسائل التقنية المتقدمة لأساليب القتال لتحقيق الأغراض الاستعمارية، ويشهد التاريخ على ذلك بما وقع خلال حقب زمنية متفاوتة من نزاعات مسلحة دولية عديدة، نتج عنها الكثير من الضحايا الذين لا ذنب لهم ولا جريرة فيما يحدث من حروب نتيجة أطماع الدول الكبرى فى احتلال الدول الصغرى وفرض سيطرتها على المجتمع الدولى بالقوة، التى أصبحت تمثل معياراً أساسيا فى معظم العلاقات الدولية والصوت القادر هو صوت السلاح، والنصر للأقوى، والضحية الذى يدفع الثمن – دائماً – هو الإنسان، وعلى الرغم من وجود قواعد عرفية – قديماً – كانت توصى بتوفير الأمن والحماية لغير المقاتلين، ووجدت جذورها فى الحضارات القديمة والديانات السماوية والقوانين والمواثيق الدولية المعاصرة، نجد أن السلام كان يعم فى بعض الأحيان بين الشعوب المتنازعة، وتارة أخرى تندلع تلك المنازعات، ودائماً يكون الضحية هو الإنسان.

الخاتمـة

يعد موضوع الحماية الأمنية للمدنيين تحت الاحتلال فى القانون الدولى الإنسانى أحد الموضوعات المهمة فى المجتمع الدولى المعاصر، وقد كشفت دراستنا لهذا الموضوع عن العديد من الانتهاكات والخروقات لهذا القانون فى الأراضى المحتلة فى كل من فلسطين والعراق، وعلى الرغم من تشدق الولايات المتحدة بحماية حقوق الإنسان واتخاذ مبدأ الاحترام العالمى لحقوق الإنسان أساسا لعلاقاتها الدولية مع الدول الأخرى، إلا أن دراستنا كشفت عن أن هذا الأسلوب تتبعه الولايات المتحدة وتلوح به تحقيقاً لمصالحها ليس إلا، بحيث إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب تحقق لها مصلحه فإنها تفعل ذلك دون خجل ، وكذا حليفتها إسرائيل التى عبثت وتعبث بحقوق الإنسان الفلسطينى الذى يرزح تحت الاحتلال معتمده على المساندة الأمريكية لجرائمها فى هذا الشأن

وعلـى ذلك يمكـن لنا إيراد أهـم النتائج وتقديم التوصيات التى توصلنا إليها من دراستنا لهذا الموضوع.

النتائـــج

١- يهتم القانون الدولى الإنسانى بحماية المدنيين تحت الاحتلال إبان النزاعات المسلحة الدولية وغير الدوليه من خلال تقييد وسائل وأساليب القتال بحيث لا تتجاوز الضرورة العسكرية ، وتوفير مجموعة من الضمانات والحقوق للمقاتل الذى ألقى سلاحه باختياره أو رغما عنه، كما لو جرح أو مرض أو نكب فى البحار، كذلك يوفر مجموعه من الضمانات لحماية السكان المدنيين الذين لا يشتركون فى العمليات العدائية وأيضاً يوفر نفس الحماية للأعيان المدنية والثقافية التى لا تعد أهدافاً عسكرية.

٢ – تعتبر اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان المضافان لها عام ١٩٧٧، ولوائح لاهاى لعام ١٩٠٧ من المكونات الأساسية للقانون الدولى الإنسانى، إذ أن اتفاقيات جنيف فى مضمونها تمثل الجانب الإنسانى فى ذلك القانون، بينما تمثل اتفاقيات لاهاى التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والضرورة العسكرية عن طريق الحد من شرورها وأذاها بحيث يحظر على الأطراف المتنازعة استخدام أساليب ووسائل القتال التى تزيد من آلام الأشخاص أو الإضرار بالأعيان والممتلكات بما لا تقتضيه الضرورة العسكرية، وهى إضعاف الخصم، كما يفرض توفير الحماية والاحترام والمعاملة الكريمة للأشخاص الذين يقعون تحت سيطرة الخصم من المقاتلين والمدنيين، ومن ثم فإن القانون الإنسانى قد وضع مجموعة من الضمانات لحماية أسرى الحرب وتوفير المعاملة الإنسانية لهم، كذلك أوجب العناية بالجرحى والمرضى والغرقى وتوفير الرعاية الطبية لهم وحظر الهجمات العشوائية والانتقامية ضد المدنيين والأعيان المدنية.

٣ – تخاطب معظم قواعد القانون الدولى الإنسانى الأفراد والضمير الإنسانى، وأشخاصاً

أخرى ليست من الأشخاص القانونية الدولية (الدول والمنظمات الدولية) وهى المنظمات غير الحكومية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولى لجمعيات الصليب الأحمر ، والهلال الأحمر) والشعوب التى تناضل من أجل الحصول على حقها فى تقرير مصيرها، وقد رأينا أن تطبيق قواعد القانون الدولى الإنسانى تتطور وتتغير وفقا للمتغيرات التى يمر بها المجتمع الدولى، الأمر الذى ساعد على النظر إلى الشخصية القانونية الدولية نظرة مجردة فى النظرية العامة للقانون، لأن ذلك سيساهم فى التغلب على كثير من المشاكل القانونية الى تعترض تطبيق وتنفيذ القانون الدولى الإنسانى.

٤ – تبين من هذه الدراسة أن الحماية الأمنية للمدنيين تحت الاحتلال فى ذلك الفرع المهم من القانون الدولى العام وهو القانون الإنسانى قد وجدت لها جذور عميقة فى الأنظمة القانونية والاجتماعية القديمة ممثلة فى بعض الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية والحضارة الصينية والحضارة الهندية، والرومانية واليونانية، أما عن الديانات السماوية فقد وجدنا أن الحروب اليهودية كما وردت فى العهد القديم متسمة بالعنف وسفك الدماء وكان معنى غزو مدينة يعنى قتل جميع من فيها بغض النظر عما إذا كانوا مدنيين أو عسكريين، أما الحرب فى الديانة المسيحية فقد جاءت بمبادىء المحبة والتسامح أثناء المشاركة فى الحروب، الأمر الذى دعا بعض الفلاسفة إلى صياغة النظريات العامة فى الحرب منهم القديس "أغسطين" الذى صاغ نظرية عامة عن الحرب المشروعة واعتبرت بعد ذلك أساساً للاعتداء على الآخرين.

٥ – كشفت هذه الدراسة عن اهتمام الشريعة الإسلامية بحماية المدنيين الذين لا يشتركون فى الأعمال العدائية وأن الأصل فى تشريع الحرب فى الإسلام هو الدفاع وليس الهجوم والعدوان، وفرضت التزامات جوهرية لا يجوز التنازل عنها بأى حال من الأحوال ومن أبرزها عدم الاعتداء على من لا يشارك فى الحرب مباشرة، وبهذا فرقت بين المدنيين الذين لا يحملون السلاح من نساء وشيوخ، وأطفال، وأصحاب المهن ورجال الدين، وحرمت التعذيب والقتل والتمثيل بالجثث، ودعت إلى التمسك بالرحمة والفضيلة فى الحروب وبهذا فإن الشريعة الإسلامية قد جاءت بنظرية عامة متكاملة تضمن حماية المدنيين أزاء النزاعات المسلحة والذين وقعوا تحت الاحتلال.

٦ – فى مجال تطبيق القانون الدولى الإنسانى فى النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، تبين أن المبدأ العام فى تطبيق قواعد القانون الدولى الإنسانى هو التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وذلك وفقاً للتطور الذى حدث لقواعد ذلك القانون ابتداء من سلفنيو واتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ وانتهاء باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها لعام ١٩٧٧.

٧ – حددت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ مجموعة من الحقوق والواجبات للمدنيين تحت الاحتلال، وذلك لضمان أمن هؤلاء السكان وكفلت تلك الحقوق بعدم التنازل عنها لأى سبب من الأسباب وأبطلت أى اتفاق يقع مخالفاً لهذه المبادىء، إذ أن قواعد هذه الاتفاقيات قواعد آمرة، وعلى ذلك لا يجب الالتفات لأى أنواع من الضغط أو الإكراه للمساس بتلك الحقوق لأنها تحمى المصالح العليا للأفراد والدول.

٨ – تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذا جمعيات الهلال والصليب الأحمر بدور حيوى وفعال فى تقنين قواعد القانون الدولى الإنسانى المعاصر المهتم بحماية البيئة، إيماناً منها بأن الضرر الذى يحدث فى البيئة أثناء النزاعات المسلحة أمر لا مفر منه، وأن الهدف الذى يسعى إليه القانون الدولى الإنسانى هو الحد من تلك الأضرار وليس فى المقدرة القضاء عليها.

٩ – تضمن القانون الدولى الإنسانى مجموعة قواعد – منذ نهاية القرن التاسع عشر– تتعلق بحماية الأعيان المدنية والممتلكات الثقافية والأمن الثقافى للمدنيين تحت الإحتلال، إذ كان من أبرز هذه القواعد ماجاء فى اتفاقية لاهاى عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية فى حال النزاعات المسلحة.

١٠ – وفقاً للمتغيرات الدولية والتطورات المتلاحقة فى العلاقات الدولية وماغلب عليها من استخدام القوة المسلحة فى تلك العلاقات، فقد تطورت قواعد القانون الدولى الإنسانى ونصت على آليات أساسية لحماية المدنيين تحت الاحتلال، كنظام الدولة الحامية كإحدى الآليات لمراقبة تنفيذ اتفاقيات جنيف أثناء النزاع المسلح، وكذلك توسيع الدور المحورى للجنة الدولية للصليب الأحمر فى إنماء القانون الدولى الإنسانى، وقد استحدثت آليات أخرى من خلال البروتوكول الإضافى الأول لعام ١٩٧٧ منها الأشخاص المؤهلون والمستشارون القانونيون، واللجنة الدولية لتقصى الحقائق، وتوج ذلك بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لأول مرة فى التاريخ.

١١– اتضح من خلال تلك الدراسة عدم مشروعية الاحتلال الحربى تحت أى صورة وتحت أى مسمى، نظراً لأنه يقوم على الحرب والعدوان وهما عملان غير مشروعين طبقا للقوانين والمواثيق الدولية، وعلى الأخص ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالى لا يجوز ضم إقليم دولة إلى دولة الاحتلال أو الاستيلاء عليه بالقوة، وطبقا لذلك أوضحت تلك الدراسة عدم مشروعة الاحتلال الإسرائيلى لدولة فلسطين، وأيضا عدم مشروعية الاحتلال الأمريكى لدولة العراق، إذ أن الاحتلال فى الحالتين قد قام على أسباب غير مشروعة ويبنى على باطل فوقع باطلاً وغير مشروع.

١٢– بينت تلك الدراسة الانتهاكات الإسرائيلية والأمريكية لحقوق المدنيين فى فلسطين والعراق وما قامت به هاتان الدولتان المعنيتان من استخدامهما للأسلحة المحرمة دوليا ضد المدنيين تحت الاحتلال غير عابئتين بالتقييد الذى فرضه القانون الدولى العام والإنسانى على استخدام هذا

النوع من الأسلحة لصالح حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية.

١٣ – أكدت الدراسة على أن الجرائم التى ترتكب بشكل عام فى الأراضى الفلسطينية المحتلة أو فى العراق ضد الأشخاص المدنيين تمثل جرائم القتل، والتعذيب، والتهجير القسرى والعقاب الجماعى، أما الجرائم ضد الأموال فقد وجدت لها نوعين هما الأموال العقارية ومثلت لها بجريمة السلب وجريمة الاستيطان، أما النوع الآخر من الأموال المنقولة فقد مثلت له بجرائم السرقة والسلب والنهب والاستيلاء عليها، وكذلك جرائم الاعتداء على الأماكن الدينية والمساجد خاصة المسجد الأقصى فى فلسطين ومساجد النجف والأضرحة فى مدينة النجف والفلوجة وسرقة مقتنياتها التى لا تقدر بمال.

١٤ – تبين من الدراسة أن الاتجاه السائد فى الفقه الدولى فى الوقت الحاضر هو عدم مسئولية الدولة جنائيا عن الجرائم التى ترتكبها قواتها المسلحة ضد المدنيين، استناداً إلى أسباب تتعلق بالسيادة، واعتبار الدولة شخصاً معنوياً، بالإضافة إلى أنه لا يجوز تطبيق بعض العقوبات الجنائية عليها، غير أنه على الرغم من ذلك فقد وجد اتجاه حديث فى الفقه الدولى يذهب إلى تقرير المسئولية الجنائية الدولية، إذ بالإمكان تطبيق بعض العقوبات التى تتلاءم مع طبيعتها وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذى يعطى الحق لمجلس الأمن الدولى تطبيق بعض العقوبات على الدول ومنها العقوبات العسكرية والاقتصادية.

١٥ – بات من المؤكد مسئولية الفرد جنائيا على الصعيد الدولى عن الجرائم التى ترتكب بحق المدنيين تحت الاحتلال، وقد تأكد ذلك من خلال المحاكم العسكرية الدولية التى شكلت لمحاكمة مجرمى الحرب منها محكمة نورمبرج، طوكيو، والتي حاكمت أكبر زعماء المحور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك محكمة يوغوسلافيا بشأن محاكمة زعماء الصرب عن الجرائم التى ارتكبوها على أرض يوغوسلافيا السابقة ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك.

١٦– تأكد من خلال تلك الدراسة أنه يجوز على المستوى الدولى مساءلة رؤساء الدول وكبار القادة عن الجرائم التى يرتكبونها ضد المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ولا يجوز الدفع بحصانتهم الدولية، وأيضا عدم جواز الدفع بالنسبة للمرؤوسين أن الجريمة قد تمت بناء على أوامر من السلطات العليا، إذ أن ذلك لا يرقى إلى أن يكون سببا ملطفا وليس سببا للإعفاء من المسئولية، كما أن الجرائم ضد المدنيين تتفق فى أحكامها العامة مع الجرائم العادية فى ضرورة توافر الركن المادى لها من سلوك ونتيجة وعلاقة سببية، بالإضافة إلى القصد الجنائى المتمثل فى العلم والإرادة.

التوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد حلول عامة لضمان توفير الحماية الأمنية للسكان المدنيين القابعين تحت سلطة الاحتلال طبقا للقواعد الإنسانية الدولية أثناء النزاعات المسلحة، لذلك سوف أتعرض لأهم المقترحات التى تعين على تحقيق هذا الهدف وذلك على النحو التالى:

١ – معالجة التدخلات التى تثير الغموض وتوجد الثغرات فى الجرائم الثلاث التى يتعرض لها المدنيين تحت الاحتلال وهى الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة، إذ أن التحديد الموحد لتلك الجرائم عن طريق بيان عناصرها وأركانها القانونية وأحكام المسئولية الجنائية الناشئة عنها سوف يقضى على تلك التداخلات ويؤدى إلى سهولة التطبيق.

٢ –من خلال هذه الدراسة تبين أن الجرائم التى ترتكب ضد المدنيين تحت الاحتلال إنما تتم لصالح دولة الاحتلال، الأمر الذى يتوجب معه الإقرار الدولى بمسئولية الدولة مدنيا وجنائيا عن تلك الجرائم التى ترتكبها، وعدم الالتفاف وراء فكرة السيادة التى تتعارض مع تقرير المسئولية الدولية، لأنه توجد طرق كثيرة لمعاقبة الدولة المعتدية عن طريق تطبيق أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من الناحية السياسية ومن الناحية القانونية فرض العقوبة المالية التأديبية التى تتعدى التعويض المادى وبما يتناسب مع وضعها كدولة مسئولة عن أشخاصها الذين يرتكبون مثل هذا النوع من الجرائم.

٣– تطوير القواعد المنظمة لعمل مجلس الأمن لضمان عدم سيطرة الدول الكبرى على قراراته الدولية، حيث إنها فى الغالب تصدر لصالح تلك الدول، الأمر الذى يولد سخطاً عاماً فى أوساط شعوب الدول الضعيفة وهو ما يحدث الآن فى وقتنا المعاصر.

٤ – على الرغم من التقدم غير المسبوق الذى أدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وإسراع الدول إلى التصديق على ميثاقها، مما أدى إلى تفعيل ضمانات الحماية للمدنيين تحت الاحتلال، إلا أن القصور الحقيقى يكمن فى التطبيق العملى للنصوص التى هى أيضاً بحاجة إلى إعادة صياغة.

٥ – يجب على الدول العربية أن تتوحد وأن تغير من قوانينها الوطنية بما يتيح لها ملاحقة الأشخاص القائمين على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم التى تضرب بالقواعد القانونية الإنسانية عرض الحائط، وهذا يعد واجباً عربياً يتفق مع المبادىء والقيم العربية، خاصة أن المعتدى عليهم دائماً هم الدول العربية.

ولعلني من خلال هذه الرسالة وتلك التوصيات أكون قد شاركت في توجيه الدعوة إلى جموع المهتمين بحماية ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين الأبرياء للعمل على تحقيق ولو جزء من تلك التوصيات، خاصة أن الأوضاع التي يعيشها المجتمع الدولي حاليا تجعل الظروف مواتية لتحقيق تلك الدعوة.

فإن كنت قد وفقت فهو من عند الله وإن كنت قد قصرت فإنني إنسان يعتريه النقص.

والحمد لله رب العالمين

دور المرأة الريفية فى إدارة المنزل (دراسة مقارنة)

أمنية محمد البكرى صالح
قسم علوم الأغذية – كلية الزراعة
ماچستير عام ٢٠٠٧م

الإشـــراف:

أ.د/محمد مغاورى عبد المجيد عمر د/زينب محمد عبد الصمد

المقدمـة

إن المرأة الريفية من أكثر شرائح المجتمع إنتاجاً وفى نفس الوقت أكثرها معاناة فهى تقوم بكل أدوارها الخدمية والإنتاجية سواء داخل المنزل أو فى الحقل بجانب الرجل فى ظروف قاسية، فحجم أعمالها كبير بل ويقع على عاتقها بدون أية مبالغة العبء الأكبر من المسئولية بل وفى بعض الأحيان يقع عليها عبء الحياة برمتها عندما تصبح المعيلة لأسرتها بسبب أو لآخر، وفى نفس الوقت وفى ظل هذه الضغوط لا تجد الدعم والاهتمام الذى يتيح لها مزيدا من المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

كما نجد المرأة الريفية محرومة من العديد من المزايا والخدمات المتاحة مثل التعليم والإقامة فى مسكن مريح والعديد من الخدمات الاجتماعية والثقافية الأخرى وفى نفس الوقت تشارك النساء فى المناطق الريفية خاصة فى مجال الزراعة كما أنها تقوم بالدور الأساسى فى تحمل أعباء الحياة الأسرية حيث تتحمل مسئوليات الأسرة عند إدارة موارد الأسرة المختلفة من خلال اتخاذ قرارات حكيمة ومؤثرة.

فإدارة موارد الأسرة تهدف إلى تزويد الأفراد بالمعلومات والخبرات والمهارات التى تساعدهم على الانتفاع بالموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية وكيفية استغلالها فى مواجهة مواقف الحياة ومشكلاتها اليومية عن طريق اتخاذ قرارات سليمة وتنفيذها بأسلوب علمى. وعلى ذلك فالسلوك الإدارى هو وسيلة الفرد فى إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه. وإدارة الأزمات والمشكلات التى يواجهها والأسلوب الأمثل للتكيف معها والتغلب عليها.

أهـداف البحث

١ – التعرف على الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية فى إدارة شئون الأسرة.
٢ – التعرف على الفروق بين الأدوار التى تقوم بها المرأة المعيلة والغير معيلة فى إدارة شئون الأسرة.
٣ – دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الأدوار التى تقوم بها كل من المرأة المعيلة والغير المعيلة على إدارة شئون الأسرة.

أهمية البحث

١ – دراسة أهم العوامل المؤثرة على اتخاذ ربة الأسرة المعيلة لبعض القرارات المتعلقة بإدارة شئون الأسرة.
٢ – إلقاء الضوء على الوضع الاجتماعى للمرأة المعيلة والظروف الاقتصادية وإنعكاس ذلك على ممارستها للسلوك الإدارى فى إدارة المنزل.
٣ – تعد هذه الدراسة إضافة جديدة فى مجال إدارة شئون الأسرة من حيث تناولها لأهم الأدوار الأسرية للمرأة الريفية خاصة عند إعالتها للأسرة من خلال الواقع الاجتماعى للمجتمع المصرى.

حـدود البحث

تحدد البحث على النحو التالى:

أولا: النطاق البشرى:

تكونت عينة البحث من ٢٠٠ ربة أسرة مقسمة إلى (١٠٠ ربة أسرة معيلة، ١٠٠ ربة أسرة غير معيلة) من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة فى بعض قرى محافظة الشرقية.

ثانيا: النطاق الجغرافى:

تحدد النطاق الجغرافى فى قرى بردين وهرية رزنة (مركز الزقازيق) وقرية العلاقمة (مركز ههيا) وقرية الأسدية (مركز أبو حماد) بواقع ٥٠ استمارة من كل قرية.

أدوات البحث

(أ) استمارة البيانات العامة للأسرة. (إعداد الباحثة)
(ب) استمارة استبيان عن أدوار ربة الأسرة فى إدارة المنزل (إعداد الباحثة)

فروض البحث

الفرض الأول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور ربة الأسرة الريفية المعيلة وغير المعيلة فى إدارة شئون الأسرة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الأسرية (قرارات اجتماعية – قرارات اقتصادية)

وبعض الخصائص الديموغرافية (عدد أفراد الأسرة – عمر الزوجة – مهنة الزوجة – مستوى تعليم الزوجة – متوسط الدخل السنوى للأسرة).

الفرض الثانى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أدوار ربة الأسرة الريفية المعيلة وغير المعيلة فى إدارة شئون الأسرة فيما يتعلق بإدارة الدخل المالى (مرحلة تحديد الهدف – مرحلة التخطيط – مرحلة التنفيذ – مرحلة التقييم) وبعض الخصائص الديموغرافية (عدد أفراد الأسرة– عمر الزوجة– مهنة الزوجة– مستوى تعليم الزوجة– متوسط الدخل السنوى للأسرة).

الفرض الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أدوار ربة الأسر المعيلة وغير المعيلة فى إدارة شئون الأسرة فيما يتعلق بإدارة الإستهلاك (مرحلة تحديد الهدف – مرحلة التخطيط – مرحلة التنفيذ– مرحلة التقييم) وبعض الخصائص الديموغرافية (عدد أفراد الأسرة – عمر الزوجة– مهنة الزوجة– مستوى تعليم الزوجة – متوسط الدخل السنوى للأسرة) .

الفرض الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أدوار ربة الأسر المعيلة وغير المعيلة فى إدارة شئون الأسرة فيما يتعلق بإدارة الوقت والجهد(مرحلة تحديد الهدف – مرحلة التخطيط – مرحلة التنفيذ – مرحلة التقييم) وبعض الخصائص الديموغرافية (عدد أفراد الأسرة – عمر الزوجة– مهنة الزوجة– مستوى تعليم الزوجة – متوسط الدخل السنوى للأسرة)

الفرض الخامس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أدوار ربة الأسر المعيلة وغير المعيلة فى إدارة شئون الأسرة فيما يتعلق بإدارة الخدمات (مرحلة التخطيط – مرحلة التنفيذ – مرحلة التقييم) وبعض الخصائص الديموغرافية (عدد أفراد الأسرة – عمر الزوجة– مهنة الزوجة– مستوى تعليم الزوجة – متوسط الدخل السنوى للأسرة)

الفرض السادس:

توجد علاقة ارتباطية معنوية بين دور ربة الأسرة المعيلة وغير المعيلة فى اتخاذ القرارات الأسرية ودورها كمديرة فى مجال إدارة الدخل المالى وإدارة الاستهلاك وبين بعض المتغيرات المستقلة المتمثلة فى (عدد أفراد الأسرة – عمر الزوجة– مهنة الزوجة– مستوى تعليم الزوجة– متوسط الدخل السنوى للأسرة) .

منهـج البحـث

يتبع هذا البحث المنهج الوصفى التحليلى والمنهج المقارن.

خطوات إجراء البحث

قامت الباحثة بالخطوات الآتية لإجراء البحث:

١ – إعداد الإطار النظرى من خلال استعراض أهم المراجع والأبحاث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث.

٢ – إجراء مقابلات شخصية لاستطلاع رأى بعض ربات الأسر عن دورهن فى إدارة شئون الأسرة الريفية وذلك تمهيدا لإعداد الاستبيان الخاص بالبحث.

٣ – بناء إداة البحث عن السلوك الإدارى والذى ضمن:

١ – عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين فى مجال الاقتصاد المنزلى، وعلم الاجتماع الريفى، للحكم على صدق المقياس ومدى مناسبة محتواه لعينة البحث.

٢ – تعديل الاستبيان طبقاً لتوجيهات وآراء الاساتذة المحكمين.

٣ – تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية والمكونة من ٥٠ ربة أسرة ريفية منها ٢٥ ربة أسرة معيلة و٢٥ ربة أسرة غير معيلة لحساب الثبات للاستبيان وإعداده للتطبيق.

٤ – تطبيق أدوات البحث على عينة البحث الأساسية والمكونة من ٢٠٠ ربة أسرة ريفية (١٠٠ ربة أسرة معيلة، ١٠٠ ربة أسرة غيرمعيلة).

٥ – إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج والتحقق من مدى صحة الفروض.

٦ – مناقشة وتفسير النتائج.

٧ – استخلاص التوصيات والمقترحات.

النتـائـج

دور ربة الأسرة فى اتخاذ القرارات الأسرية:

* أظهرت النتائج وجود تأثير معنوى لدور ربة الأسرة المعيلة فى اتخاذ القرارات الأسرية وفقاً لاختلاف الدخل السنوى للأسرة عند مستوى معنوية ٠,٠٤

دور ربة الأسرة فى إدارة الدخل المالى:

* تشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوى لدور ربة الأسرة المعيلة وغير المعيلة فى إدارة الدخل المالى فى مرحلة تحديد الهدف وفقاً لاختلاف عمر ربة الأسرة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٣.

* وجود فروق معنوية لدور ربة الأسرة المعيلة فى مجال إدارة الدخل المالى وفقاً لاختلاف الدخل السنوى (مرحلة التقييم) عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

* وجود فروق معنوية لدور ربة الأسرة غير المعيلة فى مجال إدارة الاستهلاك وفقاً لاختلاف مستوى تعليم الزوجة فى مرحلتى التخطيط والتقييم عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

* وجود فروق معنوية بين دور ربة الأسرة المعيلة فى مجال إدارة الاستهلاك وبين الدخل السنوى فى مرحلة التخطيط عند مستوى معنوية ٠,٠٢ .

دور ربة الأسرة فى إدارة الوقت والجهد:

* وكذلك يتضح من النتائج وجود علاقة معنوية بين دور ربة الأسرة غير المعيلة فى مجال إدارة الوقت والجهد وبين مهنة الزوجة فى مرحلة التقييم عند مستوى معنوية ٠,٠٢ .

* وجود فروق معنوية بين دور ربة الأسرة المعيلة فى مجال إدارة الوقت و الجهد وبين مستوى تعليم الزوجة فى مرحلة التنفيذ عند مستوى معنوية ٠,٠٢

* وجود فروق معنوية بين دور ربة الأسرة غير المعيلة فى مجال إدارة الوقت والجهد وبين الدخل السنوى فى مرحلة التقييم عند مستوى معنوية ٠,٠١

دور ربة الأسرة فى إدارة الخدمات:

* كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور ربة الأسرة غير المعيلة فى مجال إدارة الخدمات وبين عمر الزوجة فى مرحلتى التخطيط والتنفيذ عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

* وجود علاقة معنوية بين دور ربة الأسرة المعيلة وغير المعيلة فى مجال إدارة الخدمات وبين مهنة الزوجة فى مرحلة التخطيط عند مستوى معنوية ٠,٠٢ و ٠,٠١ .

* وجود فروق معنوية بين دور ربة الأسرة غير المعيلة فى مجال إدارة الخدمات وبين مستوى تعليم الزوجة ومهنتها فى مرحلة التخطيط عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

* وجود فروق معنوية بين دور ربة الأسرة المعيلة فى مجال إدارة الخدمات وبين مستوى تعليم الزوجة ومستوى الدخل السنوى (مرحلة التقييم) عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

توصيات

وفقاً لنتائج الدراسة الحالية توصى الباحثة بالآتى:

دعم المرأة المعيلة على النحو الذى يمكنها من التحكم فى مواردها وحسن الاستفادة منها وذلك من خلال:

١ - أن تمتد مظلة الضمان الاجتماعى ليشمل الأسر التى تعولها امرأة حتى يغطى جزءا من تكاليف المعيشة حيث أن هذه الأسر فقيرة وينتشر أغلبها فى الريف وتمثل ٢٣٪ من الأسر المصرية.

٢ - التوسع فى تعليم ربات هذه الأسر مهنياً لكى تساعدهن فى زيادة الدخل وتدر عليهن ربحاً حتى يواجهن المصاعب الاقتصادية التى تمثل الجزء الأكبر والمهم فى مشاكلهن.

٣ - مساهمة الصندوق الاجتماعى بمدهن بالقروض الصغيرة ذات الفائدة المحدودة لتشجيعهن على تبنى مشروعات محددة سريعة الفائدة مع ضمان تسويق المنتجات.

٤- تشجيع مرشدات الاقتصاد المنزلى الريفى على الاتصال بهذه الأسر وتوجيههن وزيادة مهارتهن فى عمل بعض المنتجات التى تعتمد على المواد الخام الزراعية الموجودة فى البيئة المحيطة.

٥ - توجيه برامج إرشادية للمرأة الريفية خاصة المرأة المعيلة فى مجال إدارة موارد الأسرة بجميع مجالاته بهدف رفع مستوى كفاءتها فى استغلال مواردها المتاحة .

٦ - الاهتمام بتعليم الفتيات منذ الصغر والحد من تسربهن فى مرحلة التعليم الأولية وكذا محو أمية اللاتى لم يتعلمن منهن واللاتى لم يحصلن على درجة من التعليم .

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية فى إدارة شئون أسرتها ودراسة مدى التباين بين المرأة المعيلة وغير المعيلة فى إدارة المجالات المختلفة لها، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على تلك الأدوار. وتم إجراء البحث على عينة قوامها ٢٠٠ربة أسرة ريفية إلى (١٠٠ربة أسرة معيلة ، ١٠٠ربة أسرة غير معيلة) من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة فى بعض قرى محافظة الشرقية بواقع ٥٠ استمارة من كل قرية واستخدم البحث استمارة استبيان تضمنت البيانات التى استهدفها البحث وأخرى عن أدوار ربة الأسرة فى إدارة شئون الأسرة .

إجمالى النتائج

أولاً: فيما يتعلق باتخاذ القرارات الأسرية :

أوضحت النتائج أن الدخل السنوى للأسرة من أهم العوامل المؤثرة على اتخاذ ربة الأسرة المعيلة للقرارات الاجتماعية بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية بين باقى العوامل(عدد أفراد الأسرة -عمر الزوجة- مهنة الزوجة- مستوى تعليم الزوجة) واتخاذ ربة الأسرة المعيلة وغير المعيلة للقرارات الإجتماعية والاقتصادية .

ثانياً : فيما يتعلق بإدارة الدخل المالي :

أشارت النتائج إلى أن عمر الزوجة ومهنة الزوجة ومستوى تعليمها ومستوى الدخل الشهري من أهم العوامل المؤثرة على إدارة الدخل المالي لكلاً من المرأة المعيلة وغير المعيلة ، بينما لم تتأكد المعنوية الإحصائية لتأثير عدد أفراد الأسرة على دور ربة الأسرة المعيلة وغير المعيلة في هذا المجال .

ثالثاً : فيما يتعلق بإدارة الاستهلاك:

يعد مستوى التعليم ومهنة الزوجة ومستوى الدخل الشهري من أهم العوامل المؤثرة على دور ربة الأسرة المعيلة وغير المعيلة في إدارة الاستهلاك .

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية
كمدخل لتحسين فعالية المنظمات الحكومية المصرية
دراسة تطبيقية على جامعة الزقازيق

حاتم سعد الدين محمد حمدى
قسم إدارة الأعمال - كلية التجارة
ماجستير عام ٢٠٠٧م

الإشراف:
أ.د/محمد نجيب صبرى محمود أ.د/يسرى السيد يوسف جودة

المقدمة

تواجه المنظمات في الأوقات الحالية ضغوط وتحديات تتمثل في ما تشهده الساحة العالمية من تغيرات جذرية تترك آثارها على العالم أجمع، حيث أصبح النظام العالمي يتميز بحركته السريعة التي تتلاحق فيها المتغيرات والتحولات وتتصاعد قوى التغيير في مواطن كثيرة من العالم، وتتبدل الأوضاع بسرعة مذهلة، ويحتاج ذلك من الحكومات وإدارة المنظمات على اختلاف أنواعها اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة مثل هذه التحديات، والاستفادة من استخدام الأساليب الالكترونية بما يحقق أهداف الكفاءة والفعالية، ومن ثم تدعيم قدراتها التنافسية.

مشكلة البحث

انحصرت مشكلة البحث في التعرف على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض إدارات جامعة الزقازيق من وجهة نظر العاملين فيها في ظل التطور الكبير في قطاع المعلومات والاتصالات والذي مهد بيئة خصبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إلا أن جامعة الزقازيق لا تزال تقدم خدماتها وأنشطتها وأعمالها الإدارية بشكل روتيني بعيداً عن التطورات التكنولوجية نظراً لوجود العديد من المعوقات التنظيمية والفنية والتدريبية والمادية وغيرها، مما يتطلب القيام بدراسة عملية لتحديد ما هي المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة الزقازيق محاولة للتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

أهمية البحث

تبدو أهمية هذا البحث كدراسة نظرية وتطبيقية في مجموعة الجوانب والأبعاد التالية:

١ - يمثل هذا البحث مدخلاً إدارياً حديثاً - الإدارة الإلكترونية - له بناء علمي وفلسفي

متميز ، ولم يلق حتى الآن فى مصر الاهتمام الكافى من جانب الباحثين والممارسين، لذلك تنبع أهمية هذا البحث من أنه يحاول أن يقدم ركائز هذا المدخل ومبادئه الأساسية وإضافة المزيد من الدراسات حول هذا المدخل إلى المكتبة العربية التى تفتقر إلى حد كبير إليها .

٢ – إن مثل هذه الدراسة تعتبر عملية مجدية ومرغوبة لما يتحقق منها من فهم أفضل لطبيعة الإدارة الإلكترونية، وبالتالى تسهم فى إثراء المعرفة الإدارية والتنظيمية، ومن ناحية أخرى فإن لمثل هذه الدراسة فائدة عملية إذ ترشدنا إلى أهم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمنظمات الحكومية المصرية بصفة عامة وجامعة الزقازيق بصفة خاصة .

٣ – أظهر المسح المكتبى الذى قام به الباحث أنه لا توجد دراسة تناولت البحث فى متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية فى بيئة الجامعات المصرية، ولعل اتخاذ جامعة الزقازيق مجالاً للتطبيق يسهم فى التغلب على بعض التحديات التى تواجه الجامعة ذاتها، وتواجه الجامعات الأخرى فى مصر بصفة عامة .

أهداف البحث

تتمثل أهداف هذا البحث فى مجموعة من النقاط الرئيسية التى يمكن للباحث بلورتها على النحو التالى :-

١ – دراسة وتحليل الإطار الفكرى والفلسفى للإدارة الإلكترونية كمدخل إدارى يهدف إلى تحسين فعالية المنظمات ككل، وذلك من خلال التغطية النظرية للبحث والذى تتناول مفهوم الإدارة الإلكترونية وخصائصها، أهميتها وأهدافها، آلياتها وتوجهاتها، ومجالات تطبيقها، وبعض الدراسات السابقة التى ترتبط بالإدارة الإلكترونية، علاوة على ذلك يتطرق البحث إلى تطور الإدارة الإلكترونية فى بيئة المنظمات الحكومية المصرية، ومدى انعكاس تطبيقها على فعالية تلك المنظمات ، وأخيراً متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية فى بيئة المنظمات الحكومية .

٢ – توصيف وتقييم بيئة جامعة الزقازيق محل الدراسة الميدانية من كافة أبعادها ومختلف عناصرها وخاصة تلك المتعلقة أو ذات الصلة بمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بغرض قياس درجة أهمية ودرجة توافر هذه المتطلبات فى إدارات جامعة الزقازيق محل البحث وإلى أى مدى تختلف تلك المتطلبات داخل تلك الإدارات وذلك من وجهة نظر مفردات عينه البحث .

٣– الوقوف على مدى التفاوت فى تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية فى إدارات جامعة الزقازيق محل الدراسة الميدانية وذلك بهدف معرفة أكثرها تطبيقاً من ناحية وأقلها تطبيقاً من ناحية أخرى ، ومن ثم يمكن التعرف على النواحى والممارسات الايجابية الدافعة التى تتفق مع متطلبات التطبيق ، والنواحى والممارسات السلبية المعوقة التى لا تتوافق مع هذه المتطلبات .

٤– محاولة التوصل إلى بعض الاقتراحات التى يمكن أن تساهم إذا ما وضعت موضع التطبيق العملى فى بيئة المنظمات الحكومية بصفة عامة وفى جامعة الزقازيق محل الدراسة الميدانية بصفة خاصة فى تحسين الأداء بهذه المنظمات وتدعيم قدرتها على تقديم خدمات متميزة أو عالية الجودة .

فروض البحث

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، يتناول هذا البحث عددا من الفروض على النحو التالى :

الفرض الأول : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أهمية متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية كما تدركها مفردات عينة البحث لدى :

١– مفردات عينة البحث (المستويات الإدارية الثلاثة)

٢– الإدارات محل الدراسة الميدانية (عينة البحث)

الفرض الثانى : لاتوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات توافر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية كما تدركها مفردات عينة البحث لدى :

١– مفردات عينة البحث (المستويات الإدارية الثلاثة)

٢– الإدارات محل الدراسة الميدانية (عينة البحث)

الفرض الثالث : لاتوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية نحو مدى تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية كما تدركها مفردات عينة البحث فى إدارات جامعة الزقازيق محل الدراسة الميدانية.

منهج البحث

استخدام الباحث المنهج الوصفى التحليلى ، وأعتمد على طريقة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات للدراسة الميدانية .

نتائج البحث

أولاً : نتائج عامة :

فى ضوء المعالجة النظرية لموضوع الدراسة ، ومن خلال تحليل البيانات الميدانية الخاصة بها ، وتوصل الباحث إلي مجموعة النتائج التالية :

١– من خلال استعراض الدراسات النظرية التى تناولت متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، استنتج الباحث أن هناك اتفاقا عاما على أنه يمكن حصر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية

في بيئة المنظمات الحكومية بصفة عامة في مجموعة متكاملة من المتطلبات وهي : متطلبات تنظيمية وإدارية ، متطلبات بشرية ، متطلبات تشريعية وقانونية ، ومتطلبات تقنية .

٢- تعاني المنظمات الحكومية المصرية بصفة عامة ، من العديد من المعوقات التي تعوق تطبيق الإدارة الإلكترونية بها قسمها الباحث إلى أربع مجموعات هي : معوقات تنظيمية وإدارية ومعوقات بشرية ، معوقات تشريعية وقانونية ، وأخيراً معوقات تقنية وفنية ، ولاشك أن هذه المعوقات تمثل عقبات أساسية تعوق تطبيق الإدارة الإلكترونية ولحد من قدرة المديرين على الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المخططة أو المطلوبة لوضع مشروع الإدارة الإلكترونية موضع التنفيذ الفعلي .

٣- أن هناك قصوراً واضحاً في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية في بيئة المنظمات الحكومية المصرية حيث واقع التطبيق العملي بتلك المنظمات يشير بشكل عام إلى أن النظرة إلى متطلبات التطبيق لا زالت قاصرة ومن منظور جزئي .

٤- أن الثقافة التنظيمية السائدة حالياً في بيئة المنظمات الحكومية المصرية لا تناسب متطلبات التطبيق الناجح لمنهج الإدارة الإلكترونية أو إنها غير مواتية ولا توفر الفرص المناسبة لنجاحها في التطبيق العملي حيث أن ثقافة الإدارة الإلكترونية لا زالت غير منتشرة بين كافة العاملين بالجهاز الإداري بتلك المنظمات .

ثانياً : نتائج اختبار فروض الدراسة :

أسفر تحليل نتائج الدراسة الميدانية في هذا الصدد على صحة الفروض التي قامت عليها هذه الدراسة .